



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

---

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2011 - العدد: 18

---

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 28 رجب 1432

الموافق 30 جوان 2011

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين ..... ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين  
المنعقدة يوم الخميس 28 رجب 1432  
الموافق 30 جوان 2011

السيد التوهامي بومسلات: شكرا للسيد رئيس الجلسة. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ سؤالي الشفوي موجه إلى وزير العدل، حافظ الأختام.

السيد وزير العدل، حافظ الأختام المحترم، السادة الوزراء المحترمون، الأسرة الإعلامية، زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

معالي الوزير، يعاني كثير من المواطنين خاصة أولئك المولودين خلال أربعينيات القرن العشرين وما قبلها أي الثلاثينيات والعشرينيات وأدناها، قلت يعاني الكثير منهم عند سعيهم لدى المحاكم لاستخراج شهادة الجنسية لإعداد الملفات المطلوبة لاستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر. ويعود سبب هذه المعاناة في كون المصالح المختصة بإصدار شهادة الجنسية على مستوى المحاكم تطلب منهم استظهار وتوفير ما يلي:

(1) شهادة ميلاد رقم 12 للمعني؛  
(2) شهادة ميلاد رقم 12 لوالد المعني؛  
(3) شهادة الميلاد أو الوفاة لجد المعني.  
ويكمن الإشكال في شهادة الميلاد أو الوفاة للجد حيث أن الكثير من المواطنين المولودين في الفترة المذكورة أعلاه لا يتوفرون على هذه الوثيقة

الرئاسة: السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة.

### تمثيل الحكومة:

- السيد وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

### إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحاً

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

مرحبا بالسادة الوزراء، ومرحبا بالمساعدين؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة - طبعا - والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة وكذلك المادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية وكذا إلى الردود عليها.

وبداية أحيل الكلمة إلى السيد التوهامي بومسلات، لطرح سؤاله الشفوي حول قطاع العدالة فليفضل مشكورا.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
أود قبل كل شيء أن أتقدم بالشكر للسيد  
العضو الموقر لطرحة هذا السؤال وستكون  
إجابتي باختصار.  
أولا هذه فرصة بالنسبة حتى لبعض المواطنين  
الذين يعانون من بعض المشاكل.

أولا الجنسية: الدستور في مادته 30 يقول إن  
الجنسية تعرف بقانون، ولذلك صدر قانون، أمر  
في سنة 1970 المتمم والمعدل في 2005.  
المادة السادسة تقول بالنسبة لاكتساب  
جنسية النسب: كل ولد مولود من أب أو أم  
جزائرية، وهذا الجديد في القانون الجزائري  
أصبحت الأم من حقها أن تعطي الجنسية  
الجزائرية لأبنائها والجزائر رائدة في هذا الشأن،  
ولا أدخل في التفاصيل، بالنسبة للإقليم، اكتساب  
الجنسية عن طريق الإقليم الولد المولود في  
الجزائر من أبوين مجهولين والولد المولود في  
الجزائر من أب مجهول وأم مسماة أي معروفة هذه  
الحالة الثانية.

الحالة الثالثة: اكتساب الجنسية الجزائرية  
مثلا حدده المرسوم، والحالة الرابعة، اكتساب  
الجنسية حسب الظاهرة. فيما يتعلق بإثبات  
الجنسية، إثبات الجنسية تؤول بحكم القانون إلى  
القاضي وحده، والقاضي يعتمد في إثبات الجنسية  
الجزائرية على القانون، المادة 32 من قانون  
الجنسية تشترط أن المعني بالأمر لا بد أن يثبت أنه  
مولود من أب وجد مولودين في..

الآن، أتفق معك أن هناك بعض الإشكاليات في  
بعض المناطق من القطر الجزائري وفيما يتعلق  
بالجد فقط، نحن كنا دائما نقول ونقول وهذه  
مناسبة كي نوجه - ربما - رسالة للمواطنين  
والمواطنات الذين لهم مشكل يذهبون لوكلاء  
الجمهورية بأقرب محكمة، يذهبون لوكلاء الجمهورية،  
يقدمون عريضة وحتى هذه العريضة بدون  
مصاريف، مجانا.

إذا كان عندهم وثائق يقدمونها، وإذا لم تكن  
لديهم وثائق يقدمون شهودا، وكيل الجمهورية

ولا يمكن لمصالح الحالة المدنية بالبلديات أن  
تمنحهم إياها لسبب بسيط هو أن هؤلاء الأجداد  
مولودون ومتوفون في غالب الأحيان خلال القرن  
التاسع عشر حيث الفترة الاستعمارية لبلادنا فلا  
توجد سجلات لحالتهم المدنية ولا وثائق تثبت  
هويتهم.

معالي الوزير،

دعوني أذكر لكم مثلا واحدا: هناك الكثير من  
مواطنين من كبار السن يرغبون في تأدية مناسك  
الحج فيجدون أنفسهم عاجزين عن ذلك بسبب عدم  
حصولهم على شهادة الجنسية لاستصدار جواز  
السفر!!

معالي الوزير،

في إطار التخفيف من حدة البيروقراطية التي  
تميز إدارتنا والتخفيف من معاناة المواطنين أمام  
شبابيك هذه المصالح الإدارية ورفع الغبن عنهم  
عند إعدادهم لمختلف وثائقهم مثلما أوصى به  
فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز  
بوتفليقة في الكثير من المناسبات؛ من أجل ذلك:

(1) ألا يمكن حذف هذه الوثيقة أي شهادة ميلاد  
أو وفاة الجد في استصدار شهادة الجنسية؟  
(2) ماهي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل  
دائرتمك الوزارية قصد تجسيد ميدانيا تعليمات  
فخامة رئيس الجمهورية القاضية بمحاربة  
البيروقراطية وتقريب الإدارة من المواطن في مجال  
قطاع العدالة؟  
وتفضلوا - معالي الوزير - بقبول فائق التقدير  
والاحترام وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد التوهامي**  
بومسلات؛ الكلمة للسيد وزير العدل، حافظ  
الأختام لتقديم الجواب، فليتفضل مشكورا.

**السيد وزير العدل، حافظ الأختام: بسم الله**  
والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.  
السيد رئيس الجلسة الموقر،  
السيدة الفاضلة، السادة الأفاضل،

إلى يوم صدور الحكم أمام المحاكم، أمام المجالس أمام المحكمة العليا والمحاكم الإدارية، وهذه مواعيد محددة في القانون وعدم احترامها يرتب نتائج خطيرة، إذن لا توجد بيروقراطية في العمل القضائي المحض، هناك هذه الأمور محددة بموجب قوانين صادقت عليها، قانون الإجراءات في المادة الجزائية، وقانون الإجراءات المدنية والإدارية في المادة المدنية، يبقى هناك جانب قليل، جانب بسيط جدا بالنسبة لتعامل العدالة مع المواطنين فيما يخص بعض الوثائق؛ حالات المواطنين - مثلا - مكان تسليم الجنسية الجزائرية، صحيفة السوابق العدلية، الحصول على الحكم ثم المعلومات التي يتلقاها؛ هذه أولا بالنسبة للجنسية الجزائرية تسلّم، وبالنسبة لشهادة السوابق العدلية أنتم تطلعون على المحاكم تسلّم في حينها، سواء بالنسبة للجزائريين المقيمين أو حتى بالنسبة للجزائريين المقيمين في الخارج.

يستطيع الجزائري أينما كان في العالم يمضي إلى أقرب قنصلية عامة ويتحصل عليها. فيما يتعلق بتسليم الأحكام، بعد نطقها طبعاً، الآن منذ شهر أو عشرين يوماً هناك بعض المحاكم أو المجالس التي تسلمها في نفس اليوم في المادة المدنية.

بالنسبة للمعلومات التي تخص البيروقراطية هناك شبك موحد على مستوى كل جهة قضائية بدون استثناء يستطيع المواطن أن يتابع قضيته من جهة في أي مرحلة كانت ويستطيع كذلك أن يقوم بالطعن أمام المحكمة العليا أينما كان قبل تعديل القانون الذي صادقت عليه، كان الطاعن أمام المحكمة العليا يسكن في إليزي أو تمنراست يأتي هو أو محاميه وينتقل إلى الجزائر العاصمة كي يقدم طعناً للمحكمة العليا، فسهلنا على المواطنين، فمن أراد أن يطعن يفعل من أي جهة قضائية كانت.

قضية المضيفات بالنسبة لاستقبال الجمهور، هناك كذلك من الأمور التي تطلعون عليها في عين المكان فيما يتعلق بالجانب الإداري وتسييره،

بمجرد تلقيه هذه العريضة يخطر رئيس المحكمة ورئيس المحكمة يستصدر أمراً يأمر فيه ضابط الحالة المدنية للبلدية المعنية بتقييد سواء الوفاة أو تسجيلها، وعندما تقيّد في سجل الحالة المدنية يستطيع المعني بالأمر أن يقدم شهادة الوفاة بالنسبة للجد ويحصل على الجنسية، وهذا سهل جداً، بمجرد حضور شهود يقدمون شهادتهم على أساس أن الجد هذا، ليس معناه أنهم عاشوا معه، معروف أن الناس تعرف بعضها البعض، إذن القضية كما قلت، بعض السكان في الجهات النائية بالنسبة للقيّد أو السجل أو الوفاة أمور يغفلون عن تسجيلها، معروفة حين يولدون لا يسجلون، في الوفاة لا يسجلون وهذه الحالة أصبحت تشكل عائقاً بالنسبة للجنسية الجزائرية؛ أوجه نداء بالنسبة للمواطنين والمواطنات الذي عنده مشكل فيما يتعلق بالجد خاصة للحصول على الجنسية الجزائرية أن يتقدموا أمام وكلاء الجمهورية لأقرب محكمة وهذه العريضة بدون مصاريف، رؤساء المحاكم يصدرن أوامر، يعطون أمراً لضابط الحالة المدنية وتقيّد هذه الأمور سواء في قيد تسجيلات الحالة المدنية أو قيد الوفاة وبمجرد قيدها يحصل عليها؛ هذا من جهة.

من جهة أخرى كذلك بالنسبة للمواطنين كذلك التخفيف بالنسبة للحكومة، القرار الأخير بالنسبة للحكومة فيما يتعلق بالتقليل من هذه الأوراق، اتخذنا قراراً في مجلس الحكومة بالنسبة لجواز السفر أو بطاقة التعريف، الذي لديه بطاقة تعريف قديمة أو جواز سفر قديم ويريد أن يجدد بطاقة التعريف أو جواز السفر يعفى من الجنسية، كل ما يقدمه، يقدم بطاقة تعريف قديمة أو جواز سفر قديم فيحصل على الجديد.

فيما يتعلق بالبيروقراطية، الشطر الثاني من السؤال العدالة، نحن ليست لدينا البيروقراطية لأن العمل القضائي وكل الأمور القضائية يحكمها قانون الإجراءات الجزائية أو قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كل ما يتعلق بهذه محددة، بالنسبة للمواد المحددة من يوم تقديم العريضة

والمقدمة، أصبح حقا دستوريا، المواطن له الحق أن يتظلم ليس أمام السلطة القضائية فقط، أمام السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وهناك من ذهب إلى حد - بنص الدستور - بأنه يجب على تلك السلطات أن ترد لكن فيه قانون بطبيعة الحال يحدد ماهي الشروط التي تكون فيها الشكاوى تحترم بعض الشكل، وتحترم الموضوع... إلخ.

سؤالي يدور حول هذه المسألة ولا يمكن أن تكون دولة قانون ولا يمكن أن يكون استقرار قضاء إذا لم يكن هناك حق للمواطن في أن يشكو، دولة نعرفها كثيرا في الحقيقة عدلت دستورها لتعطي الحق للمواطن في أن يقدم شكاوى للمجلس الأعلى للقضاء بذاته، لا نتكلم عن إجراءات الطعن العادية أو غيرها، هذه في إطار المحاكمة العادلة، في إطار المحاكم والمجالس، هذا عادي، لما المواطن يظن أو يشعر أنه قد يكون على حق أو قد يكون على غير حق، أنه ضحية تحيز، أنه ضحية كذا إلى بعض المشاكل التي يمكن أن تقع، نحن لسنا في عالم الملائكة إنما نحن بشر فيمكن هذه الأمور أن تقع.

إذن سؤالي هو: أعرف أن الوزارة بذلت الكثير بالنسبة للاتصال لأن موقعها على الأنترنت هو من أحسن المواقع التي - في الحقيقة - يمكن حتى المواطن لكي يقدم طلبات وثائق... إلخ، لكن لم أر ذلك بالنسبة للشكاوى ونحن هنا في البرلمان كممثلين للشعب وكمطالبين برفع انشغالات المواطنين نتلقى الكثير من الشكاوى من المواطنين ونحن لا نفصل، نحن دورنا أننا نحولها ونحولها بالفعل، لكن في الكثير من الأحيان أقول إنه لا توجد أية إجابات.

إذن، فربما طلبي للسيد الوزير هو أن هذا القطاع فيه الكثير من الشكاوى حق أو غير حق نجد حتى في الجرائد رسائل مفتوحة، إذن فكيف نتعامل وخصوصا المفتشية العامة لأنه - إذا لم أكن خاطئا - بحثت في المرسوم الذي ينظم المفتشية العامة، لا يوجد كلام عن حق تقديم الشكاوى، إنما يمكن للوزير أن يكلف المفتشية بأي شيء ربما تحت هذه النقطة يمكن للوزير.. إذن فسؤالي كيف

أما القضية فيما يتعلق بالعمل القضائي المحض بالنسبة للمحاكم، فيما يتعلق بالدعاوى أو التقاضي أمام الجهات فيحكمها قانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجزائية، أعتقد أنني أفدتكم قدر الكفاية، وأنا مستعد للمزيد، شكرا جزيلا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد التوهامي هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير في حدود 05 دقائق؟

**السيد التوهامي بومسلات:** ليس تعقيبا، فالسيد الوزير مشكور على هذا الرد الشافي، وأوجه نداء، أتمنى - معالي الوزير - أن يجد أذانا صاغية على مستوى مواطنينا ومحاكمنا وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد التوهامي والكلمة مجددا للسيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. أولا، مرة أخرى كل تحياتي وتشكراتي للسيد العضو السيد التوهامي على إعطائنا الفرصة بالنسبة لتوصيل بعض الرسائل للمواطنين، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ ودائما في قطاع العدالة، والكلمة للسيد لزهاري بوزيد لي طرح سؤاله الشفوي، تفضل.

**السيد لزهاري بوزيد:** شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد وزير العدل، حافظ الأختام للإجابة على هذا السؤال،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي.

سيادة رئيس الجلسة،

سؤالي يدور حول حق مهم بالنسبة للمواطن وهو حق التظلم، حق تقديم الشكاوى والآن أصبح - في الحقيقة - الكثير من دساتير الدول المتخلفة



شكاوى المواطنين، إلزام، وقبله كذلك هناك مرسوم يلزم الإدارة بالرد على المواطنين. ثانياً، بالنسبة للعدالة أقول باختصار كذلك مع السيد لزهاري بالنسبة للعدالة في سنة 2008 تلقينا 1.811 شكوى، في 2009 تلقينا 1.467 شكوى والمجموع كما طلبتم من 2008 إلى 2009 هو: 3.287 شكوى؛ هذه الشكاوى رددنا على كل أصحابها وهناك بعض الشكاوى بعد التحقيق كانت صائبة ومؤسسة فاستجبنا، فتحنا تحقيقات لـ 24 شكوى في 2004 واستجبنا كذلك لـ 23 شكوى، في 2009 مجموع الشكاوى في هذه السنة 47 شكوى التي كانت مؤسسة وكانت محل متابعة، ما هي الشكاوى؟ ربما نرى أن العدد كثير لكن الشكاوى المؤسسة قليلة جداً، غالب المواطنين، للعلم، هناك خلية استقبال على مستوى كل جهة قضائية، على مستوى المحكمة فيه رئيس المحكمة يستقبل إلزامياً كل أسبوع، وكيل الجمهورية كذلك، على مستوى المجلس، رئيس المجلس يستقبل مرة في الأسبوع، والنايب العام مرة في الأسبوع، وفي الوزارة هناك خلية استقبال تستقبل كل المواطنين كل يوم ثلاثاء وفيها كل المدراء التي يرأسها مستشار الوزير ونستمع للمواطنين من الصباح إلى المساء، قمنا بدراسة أو تحليل لهذه الشكاوى ويمكن أن أعطي حتى الأرقام باختصار: في 2005 كان طلب استقبال 1164، في 2006: 1312، في 2007: 1321، في 2008: 1432، وفي 2009: 1047 شكوى، قمنا بفرز هذه الشكاوى، والمواطنون من حقهم أن يشكوا وفي أي حاجة، أغلبية الشكاوى سواء على مستوى المحاكم أو على مستوى المجالس القضائية أو الوزارة بعد أن تصير الأحكام نهائية يعني هناك حكم، هناك قرار للمجلس، للمحكمة العليا، يأتون وذلك من حقهم، يقولون لنا بأن المحكمة حكمت علي، حكم علي المجلس ولكن أرى بأن فيه ظلم، نحن ماذا نستطيع أن نفعل؟ قال عندك طرق الطعن، نستنفذ طرق الطعن، هناك محاكم، والمجلس أيد المحكمة العليا كذا، نحن كإدارة ليس لنا الحق في هذه المسائل، هذا هو تقريبا الذي يغطي كل

يتم التعامل مع هذه الشكاوى هل يرد عليها؟ لأنه في كثير من الأحيان على مستوى البرلمان ليست هناك ردود لأنه لا تدخل تحت الأسئلة الشفوية والكتابية إنما تدخل تحت المادة 100 هي إرسال مشاكل المواطنين حتى سواء المؤسسة أو غير المؤسسة، إذن فسؤالي للسيد الوزير كيف نتعامل مع هذه النقطة الحساسة التي يجب أن نعطيها للمواطن ونوجهه إن كان على حق فهو على حق وإن كان على باطل فإننا بطبيعة الحال لا يمكننا أن نعطيه الحق؟ شكرا سيادة رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة للسيد الوزير.**

**السيد وزير العدل، حافظ الأختام: مرة أخرى السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

مرة أخرى تحياتي للعضو المحترم السيد لزهاري على هذا السؤال وعلى الأسئلة السابقة والذي مدني بفرصة لتوجيه بعض الرسائل للمواطنين.

هناك قانون، عندما أقول قانون وصوت عليه أي أنه أصبح قانونا ساري المفعول، وهو قانون الفساد، هذا بالنسبة للمواطنين، هذا القانون يلزم الإدارة مهما كانت هذه الإدارة أن تجيب على كل الشكاوى التي يتقدم بها المواطن وأقرأ المادة في الشفافية في التعامل مع الجمهور، المطة 1-2: "تلتزم الإدارة بالرد على عرائض وشكاوى المواطنين" هذا التزام قانوني على كل إدارة، ومؤسسة دولة تجاه المواطنين عندما تتلقى شكوى من أي كان ومهما كانت الإدارة أن تقوم بالرد على هذا المواطن، هل تتم هذه أولا تتم في الميدان؟ فيه مرسوم ثاني لـ 1988 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن وكذلك هذا المرسوم هو أقل من القانون، صدر في 1988 وجاء القانون في 2006، كذلك يلزم الإدارة أن تجيب كل مواطن يتقدم بشكوى لديها؛ أعطيتني فرصة كي أذكر بالقانون الذي يلزم الإدارة بالرد على كل

كانت هذه الإدارة، يطلب المواطن ويكتب ويدعي بحق، لربما غبن أو ظلم، من حقه أن يعبر ومن حق الإدارة أن تجيب، قال عندك الحق أو ليس لك الحق تجيبك كتابة، حين تجيبه هناك طرق أخرى للطعن هناك تظلم أمام الجهة العليا والعدالة، المحكمة الإدارية وغيرها، أما الإدارة فهي ملزمة قانوناً بالجواب! الإدارة عليها التزام قانوناً أن تجيب المواطن.

بالنسبة للقضاة، وهم يمارسون أعمالهم، الدستور يقول في حالة تجاوز أو تعسف القاضي الدولة تتحمل ذلك الدولة تتحمل التعويضات لكن القاضي يتحمل أفعاله الشخصية، مع ذلك هناك دعوى تأديبية ترفع بعد استكمال الإجراءات، التحقيقات والتحريات إذا فعلاً ثبت الفعل المنسوب إلى هذا القاضي من ناحية السيرة والسلوك، لا بد أن يمثل أمام المجلس الأعلى للقضاء، وبهذه المناسبة المجلس الأعلى للقضاء كهيئة دستورية عندما ينعقد مرة في السنة فيما يتعلق بمسار القضاة، ترقية القضاة أو نقل القضاة مرة في السنة يرأسه فخامة رئيس الجمهورية ونائبه وزير العدل، ينعقد كلما كانت هناك ملفات تأديبية في هذه الحالة يرأسه الرئيس الأول للمحكمة العليا ويتألف المجلس الأعلى للقضاء في أغلبيته من قضاة منتخبين من زملائهم وقاضيين من المحاكم، قاضيين من المجالس القضائية، قاضيين من المحكمة العليا، قاضيين من مجلس الدولة وقاضيين من المحاكم الإدارية، زائد ست شخصيات يعينها الرئيس، يرأسها رئيس المحكمة العليا ويرافقه النائب العام للمحكمة العليا، لا إدارة حاضرة ولا وزير عدل حاضر؛ هذه هي الخلاصة، أكرر كذلك بأن هذه فرصة للتبليغ بأنه من حق كل مواطن ومواطننة أن يقدم شكوى ومن حقه أن يطلب من الإدارة أن تجيبه بمقتضى القانون وبمقتضى المرسوم، ومن حق المواطن أنه يشعر أن له الحق أو عليه ظلم أو غبن من أي كان بما فيه الإدارة، ومن حقه أن يلجأ إلى المحاكم الإدارية والمحاكم الإدارية تحاكم الإدارة ومؤسسات الدولة على قدم

الاستقبالات وأن المواطنين يتابعون قضاياهم في المحاكم، ويصبح عندهم أحكام نهائية خاصة عند التنفيذ، وفي التنفيذ يلجؤون للإدارة، من حقهم، يعتقدون أن وزارة العدل تستطيع أن تحل هذه المشاكل فتصحهم، يستنفذ طرق الطعن، تطعن أمام المجلس، تطعن أمام المحكمة العليا، أو مجلس الدولة أو كذا؛ الآن طرق الطعن كلها استنفدت، القضية هذا هو القانون! القضية الثانية بالنسبة للتنفيذ، المواطنون مباشرة بعد هذا الطلب بالنسبة لتنفيذ الأحكام، إذن لما يمضي المحضر للتنفيذ بعد استكمال كل إجراءات التنفيذ يعطيه مدة معينة 20 يوماً، قال كذا، يأتي، قال أنا لا أملك شيئاً وحكم علي ظمناً، والتنفيذ هو أحد الموضوعات الهامة التي يطرحها المواطنون، كذلك يطرح المواطن في بعض الأحيان أن هناك بالنسبة للخبراء يقول هذا الخبير الذي كلفته المحكمة ليس محايداً وليس موضوعياً، وأجرى خبرة كذا، هذا من حقهم ونفهم الناس أن من حقه أن يطلب خبرة مضادة إذا كان من حقه خبرة مضادة والخبراء نفهمهم هذه المسائل.

باقي الشكاوى بالنسبة للمسائل الجزائية كذلك هناك شيء لاحظناه، عندما بدأ رؤساء المحاكم ورؤساء المجالس يستقبلون هؤلاء الناس ويفهمونهم بدأت نسبة الشكاوى نسبياً من عام لعام تقل بالنسبة لوزارة العدل، نحن تمنينا ألا يأتينا شخص من إليزي أو تمرناست أو أدرار رغم متاعب السفر لكي يطرح مشكلته؛ إذ يمكن أن تحل على مستوى رئيس المحكمة أو وكيل الجمهورية أو على مستوى المجلس على الأقل، ولذلك حين نقرأ من 2005 حتى كذا، نجد أن هذه الشكاوى أو الانتقال إلى وزارة العدل بدأت تنقص، نعم أعيد وأكرر من حق أي مواطن كما قال السيد لزهارى، وهذا مضمون دستورياً أن يطالب بحقه وأن يقدم شكاوى لكل الإدارات ومؤسسات الدولة مهما كان مستواها وعلى هذه الإدارة والمؤسسات أن تجيبه، حين أقول تجيب بالسلب أو الإيجاب، أترك المواطن يذهب؛ الإدارة عندما يطلب منها مهما



عين المكان، يبقى القضايا، إما هناك جزء كانت هناك متابعات تأديبية إذا ما - طبعاً - تأكد بأن الفعل مؤكد وثابت وبعد الاستماع إلى المعني بالأمر الذي اشتكى تعرف كيف يتم التحقيق عندما نتأكد بأن هذه التهمة قائمة وثابتة نحيله على المجلس التأديبي، فيه قضايا أخرى فيها متابعة جزائية، إذا كان الفعل المنسوب إلى القاضي يشكل فعلاً معاقباً عليه في قانون العقوبات، فيه وسائل تأديبية خاصة تقتصر على التقصير في العمل أو كذا أو بعض المسائل تتعلق بالسيرة والسلوك وكذا نرفع دعوى تأديبية أمام المجلس الأعلى ليرى ذلك؛ فيه بعض القضايا إذا أثبتت أن هذا فعل مجرم في قانون العقوبات، أنت تعرف ماذا تعني، هناك متابعات قضائية، هناك الكثير من القضاة توبعوا في قضايا وحكم عليهم نهائياً وفيه بعض الملفات التي هي الآن سارية في أعلى المستويات في مراحل القضايا، شكراً سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً؛ ومنتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد محمود زيدان لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكوراً .

**السيد وزير العدل، حافظ الأختام:** عفواً؛ هناك سؤال ثالث موجه إلينا من طرف السيد منصور معيزية إذا كان حاضراً.

**السيد لخضر سيدي عثمان:** الأخ معيزية غائب وتكلمنا مع الإدارة أمس، ولا بد أن نطرح سؤال هذا الأخ نيابة عنه، شكراً سيدي.

**السيد رئيس الجلسة:** تفضل.

**السيد لخضر عثمان سيدي:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.  
السيد رئيس الجلسة الفاضل،

المساواة مع المواطنين.  
بالنسبة للقاضي وهو يمارس مهامه، الدولة تحل محله في حالة تجاوزه وتقوم بالتعويض، لكن القاضي بعد التحقيق والتحري إذا ما ثبت ضده الفعل المنسوب إليه فإنه يخضع للمساءلة أمام مؤسسة دستورية، وهي المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس المحكمة العليا ليتخذ القرار المناسب في شأنه، شكراً للسيد العضو المحترم وبارك الله فيك.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد وزير العدل، حافظ الأختام؛ وأسأل السيد لزهاري بوزيد هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد لزهاري بوزيد:** شكراً سيادة رئيس الجلسة.

أشكر سيادة الوزير على المعطيات التي قدمها، فقط أريد أن أقول إننا نتكلم في ظرف عامين على حوالي 3.200 شكوى ولم يقبل منها كمؤسسة وإلا حوالي 60؛ طبعاً هذه في عالم الشكاوى دائماً مقبولة، سؤال: هل يتم الرد وتبليغ الناس التي شكت بأن شكواهم غير مؤسسة والناس بطبيعة الحال التي شكواها مؤسسة تذهب للمتابعات التأديبية أو المتابعات الجزائية، هنا أستغل بالنسبة للشكاوى المقبولة هل ذهبت معظمها؟ إلى أين؟ للجزائية أو للتأديبية؟ شكراً سيادة رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد لزهاري بوزيد؛ والكلمة من جديد للسيد الوزير.

**السيد الوزير:** أريد أن أؤكد أن كل الشكاوى يرد عليها، بل أكثر من ذلك في أغلب الذين تقدموا بشكاوى يستقبلون ويسمعون سواء من طرف ديوان الوزير أو من طرف المفتشية العامة وفيه محاضر وسجلات وأدعوك أن تتأكد من هذا في

شكرا للعضو - حتى ولو كان غائبا - وشكرا للعضو الذي أناب عنه فيما يتعلق بهذا السؤال المهم والسؤال تقني.

أولا - سيدي المحترم - بالنسبة للجرائم المترتبة عن المعلوماتية بجميع أشكالها وأصنافها لا يخلو منها أي مجتمع كان - حسب علمي - حتى في الولايات المتحدة الأمريكية قمة هذا.. فهي لا تخلو من هذه الجرائم.

ثانيا: لا يمكن لأي دولة مهما كانت معداتها وأجهزتها أن تتحصن 100% من هذه الجرائم، هذه الجريمة تعتمد على وسائل وأجهزة تكنولوجية عالية ومن ثم نحن نقول جريمة لأنها تتم في السماء وليس في الأرض، ولذلك نحن اتقاء لهذه الجرائم، الجزائر قامت بسن قانون في أوت 2009 وهو القانون المتضمن خاصة الوقاية ومكافحة هذه الجرائم المترتبة على هذه الوسائل، هذا القانون أعتقد تقريبا من القوانين ربما الفريدة في إفريقيا والدول العربية وحتى بالنسبة لجامعة الدول العربية أخذت به، ركزنا فيه على التدابير الوقائية، ثم كمحور ثاني فيما يتعلق بوسائل التحقيق والتحري في هذه الجرائم، وسائل التحقيق والتحري، كل الطرق المقررة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات لا تفيد شيئا في الوقاية من هذه الجرائم أو مكافحة الجرائم، لابد من طرق أخرى وكان لابد أولا من تكوين قضاة متخصصين في هذه الظاهرة، هذا أول ما قمنا به، بدأنا ابتداء من 2005 قبل القانون وقمنا بهذه التحضيرات، راسلنا قضاة تخصصوا في هذه الجرائم من فرنسا خاصة والولايات المتحدة الأمريكية وأعتقد وأنا متأكد من الرقم أننا كونا 366 قاضيا جزائريا أصبحوا مختصين في هذا النوع من الجرائم، ولا زلنا نبعث قضاة يتخصصون وحتى هؤلاء القضاة عندهم رسكلة، كل سنة يذهبون إلى فرنسا خاصة وأمريكا بالتحديد ليتماشوا مع ما تعرفه هذه الجرائم وهذه الجرائم كل يوم، كل شهر، كل سنة، إلا وتتوسع أكثر في رقعتها.

السادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أيها الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. إن السؤال المطروح للسيد وزير العدل، حافظ الأختام سأطرحه نيابة عن زميلي منصور معيزية، نص السؤال يقول:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، ولاسيما المادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

إن التطور التكنولوجي المذهل في ميدان الاتصال والإلكترونيك بصفة عامة، جعل الكثير من المفاهيم تتغير وطور معه كذلك الكثير من أساليب التعامل أو التحايل في هذا المجال، والتي قد ينجر عنها العديد من المخالفات أو الجرائم ذات الصلة.

وعلى هذا الأساس، وبعد حوالي سنتين من صدور القانون المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، يكون نص السؤال كما يلي:

ما تقييم معاليكم لمدى مساهمة هذا النص القانوني في محاربة الجريمة الإلكترونية ذات الصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال؟ ماهي النتائج المحققة؟

وهل التطور المستمر لهذا الجانب يتطلب - في رأيكم - إدخال مزيد من الإجراءات المكملة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لخضر سيدي عثمان لقراءة السؤال نيابة عن السيد منصور معيزية، والكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل، حافظ الأختام: مرة أخرى، السلام عليكم.

الجرائم من وتيرة متسارعة وتستعمل - كما تعلم - أجهزة ومعدات ربما لا تملكها كثير من الدول. إذن بالنسبة للشق الأول أجبت سيادتكم عليه، بالنسبة للشق الثاني لابد من أن هذا القانون وحتى ربما قوانين أخرى لأن هذه الجريمة تتطور وتنمو أنا متفق معك.

فيه قضية تقييم هذا القانون، ماتم، لا نستطيع أن نقيم قانونا مهما كان في ظرف أقل من سنة أو ثلاثة أشهر إيجابا أو سلبا لكن أقول لك لحد الآن كم من قضية مدة تطبيق هذا القانون وقلت قد بدأنا في تطبيقه في سبتمبر 2009 وبعد المصادقة عليه طبعا في المجلس الموقر في نهاية 2009 وبعد بدء تطبيق هذا القانون توبع 23 شخصا بهذه الجرائم المترتبة عن المعلوماتية بصفة عامة، وفي 2010 توبع 65 شخصا كذلك وفي 2011 لم تردنا الأرقام بعد، شكرا جزيلًا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ وأسأل السيد لخضر سيدي عثمان هل لديه تفويض من صاحب السؤال للتعقيب على ماجاء به الوزير؟ فليتفضل.

**السيد لخضر سيدي عثمان:** سيدي رئيس الجلسة، ربما التفويض أعطيه لنفسي أنا، ليس لدي تعقيب، ولكن بودي أن أشكر السيد معالي الوزير على المعطيات المقدمة والإجابة نرى أنها شافية وكافية، ربما أغتتم هذه الفرصة سيدي رئيس الجلسة - لأشكر السيد معالي الوزير على كل الجهود المبذولة في ميدان العدالة والتي يبذلها من خلال إعادة وتجديد المحاكم والمجالس وعصرنتها وتحسين الأداءات لكن يبقى الكثير والكثير، نتمنى للسيد الوزير - إن شاء الله - النجاح في مهامه والأمر نعلم أنه صعب كثيرا، بارك الله فيك سيدي رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد لخضر سيدي عثمان؛ والآن نعتذر من السيد محمود زيدان

ثانيا، كذلك كان لابد من التفكير من تخصيص أقطاب خاصة أي محاكم تقريبا كي أشرح مصطلح "قوانين أقطاب مختصة" لمحاربة هذه الجريمة، يعني إسناد هذه المهمة يعني الحكم على هذه الجرائم لقضاة عاديين في محاكم عادية لا تفيد لأنها جرائم من نوع خاص لا من ناحية الارتكاب ولا من ناحية الأساليب أو الأجهزة أو المعدات وعليه قضاتنا العادون يجهلون هذه الأمور، ولذلك لابد من قضاة متخصصين ولا بد كذلك من أقطاب متخصصة لمحاكمة هؤلاء المتابعين جزائيا بالنسبة لهذه الجرائم، بالإضافة أننا مع القضاة كوننا كذلك ضبطيات قضائية لأن هذه ركيزة أساسية لمحاربة هذه الجريمة من بدايتها، لأنه كما قلت بالنسبة للتحري أو التحقيق أو الاستدلالات أو البحث أو حتى الأجهزة المستعملة تختلف 100% مع الجرائم العادية الطبيعية التي عرفناها وتكونا عليها، إذن هناك قضاة متخصصون وضبطية قضائية متخصصة كذلك وهناك أقطاب كذلك متخصصة، هذه الأقطاب بدأنا بالجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران وورقلة إلى حين أن ننهي كامل التراب الوطني. فيما يتعلق بالسؤال الثاني هل لابد من إدخال تعديلات أو تميمات على هذا القانون؟ نعم! أولا لماذا؟ الأمرين هامين القانون عنده عام وتسعة أشهر لأنه أصبح ساري التنفيذ في سبتمبر 2009 أعده أولاد الجزائر وإطارات جزائرية وبهذه المناسبة أقدم الشكر الجزيل باسمكم لهذه الإطارات التي تعمل في الخفاء والتي تحضر هذه القوانين، هناك بعض القوانين الصعبة وهذا الفريق الجزائري حضرها، لكنه يجهل كثيرا من الأمور لأنها تحتاج إلى تكوين عالي وتحتاج إلى تخصص وعلى ذلك مهما كان هذا القانون ليس قانونا كاملا، يحتاج إلى تقييمات، تكميلات من جهة ومن جهة أخرى هذا القانون حتى ولو كان كاملا الآن سيصبح ناقصا غدا، وكما قلت لك هذه الجريمة تتطور باستمرار وبوتيرة لا تتصورها، لذلك لابد من إدخال تعديلات على هذا القانون ولا بد من مطابقة هذه القوانين مع ما تعرفه هذه

ونمكنه من الكلمة لطرح سؤاله الشفوي فليفضل مشكورا.

**السيد محمود زيدان:** بسم الله والصلاة والسلام رسول الله.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السادة معالي الوزراء المحترمون،  
السيدة والسادة أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي إلى السيد وزير الموارد المائية.  
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، لاسيما المادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

لا شك أن السدود تكتسي أهمية كبيرة خاصة من الناحية الاقتصادية والإيكولوجية: سواء لأغراض التموين بالمياه الصالحة للشرب أو لأغراض الري الفلاحي، أو حتى المساهمة في حماية البيئة وعلى هذا الأساس أسأل معاليكم مايلي:

ما حجم الطاقة المائية لسدودنا؟ وما مدى مساهمتها في التموين بالماء الشروب وفي الري الفلاحي؟

ما هو البرنامج المسطر على المدى القريب أو المتوسط لإنجاز مزيد من السدود؟

ما مدى تعرض سدودنا لعوامل التلوث؟ وما هي الإجراءات المتخذة لحمايتها؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق التقدير والاحترام.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمود زيدان والكلمة للسيد وزير الموارد المائية.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكرا سيدي رئيس الجلسة المحترم.

شكرا للأخ العضو المحترم،  
بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛  
بودي أن أرد على السؤال الذي تفضل به العضو المحترم والذي طرح من خلاله جملة من التساؤلات المتعلقة بالسدود في الجزائر وبالبرنامج التنموي الذي سييسر قطاع الموارد المائية على تنفيذه في هذا المجال.

السيد العضو المحترم،

أيها السيدات، أيها السادة الأفاضل،

إن الخصائص المناخية والديموغرافية والاقتصادية لبلادنا جعلت من حشد الموارد المائية ركيزة أساسية للسياسة الوطنية في مجال المياه وتمثل السدود في هذا الصدد عنصرا مركزيا باعتباره الأداة المثلى لتعبئة الموارد المائية السطحية.

إن الدولة جعلت من إنجاز السدود أولوية وطنية وسخرت لذلك إمكانيات مادية وبشرية غير مسبوقة هدفها الاستفادة من أكبر قدر ممكن مما يتوفر في بلادنا من مياه الأودية ومياه الأمطار، فالجزائر شيدت في ظرف عشرية واحدة من سنة 2000 إلى يومنا هذا 21 سدا، حيث أصبحت الحظيرة الوطنية للسدود مكونة حاليا من 68 وحدة تبلغ طاقة استيعابها الطاقة الإجمالية 7.4 مليار م<sup>3</sup> في ظرف 10 سنوات، انتقلنا من 3 ملايين م<sup>3</sup> إلى 7.4 ملايين م<sup>3</sup> سيتم بفضلها تغطية حاجيات المواطنين بالنسبة للماء الشروب و77% من الاحتياجات الوطنية في مجال الري الفلاحي.

أما بالنسبة للشطر الثاني من السؤال الذي يتعلق بهياكل ومنشآت لحماية السدود وعلى رأسها الشبكة العمومية للتطهير التي بلغ طولها 41.000 كلم على مستوى الوطن التي تقوم بتجميع المياه المستعملة السطحية ووضعها تحت نحو 54 محطة للتطهير و 51 محطة لمعالجة التسريب، تجمع قدرة معالجة وطنية تبلغ 600 مليون م<sup>3</sup> في السنة لكمية إجمالية من المياه المستعملة يتم لفظها سنويا وتقدر بـ 750 مليون م<sup>3</sup>، مع العلم أن تلك القدرة لم تكن تفوق 90 مليون م<sup>3</sup> في سنة 2000، أنظروا القفزة التي عرفتها الجزائر في ظرف 10



الحواجز المائية التي عددها يقارب 420 على مستوى الوطن، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ نبقى مع قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد نور الدين بلعرج، فليفضل مشكورا.

**السيد نور الدين بلعرج:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي رئيس الجلسة، معالي الوزراء، زملائي، زميلاتي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي إلى السيد وزير الموارد المائية. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي، وهذا نصه: إلى وقت ليس ببعيد كانت الجزائر تعاني من مشكل يتمثل في ضعف شبكات التطهير والصرف الصحي، غير أنه في السنوات الأخيرة، عرف هذا البرنامج ارتفاعا هاما، بحيث لم يعد يطرح بحدة، وهي المرحلة التي تليها أخرى تتطلب التفكير في استعمال مياه الصرف الصحي بعد تنقيتها، في إطار اقتصاد الماء، وفي إطار القضاء على الأمراض المتنقلة عن طريق المياه وكذلك في إطار اقتصادي وبيئي.

وعلى هذا يكون سؤالي كما يلي، السيد معالي الوزير:

ماهي النسبة الحالية للتوصيل بشبكات التطهير؟ ما حجم البرنامج المخصص لمحطات التطهير؟ وكيف يتم استغلال المياه المستعملة؟ ما هي إجراءات حماية الساحل والشواطئ في هذا المجال؟

وهل نستعمل في بلادنا آخر التكنولوجيات

سنوات؛ وأكثر من هذا نحن حاليا في إنجاز - في إطار المخطط الحالي حتى 2014 - 44 وحدة تطهير وتصبح طاقة المعالجة للمياه السطحية تفوق 1 مليار م<sup>3</sup> في السنة، حيث تنقى تلك المياه قبل إعادة استعمالها مباشرة في المجال الفلاحي أساسا أو رجوعها إلى المياه الباطنية، كما أنه من المفيد التذكير بالبرنامج القطاعي في مجال معالجة الأحواض المحاذية للسدود ومجاري الأودية التي يتم تنفيذها بالتنسيق مع المديرية العامة للغابات من أجل التصدي لظاهرة تراكم الأوحال في السدود الوطنية؛ ومن جهة أخرى يتم كل سنة حسن توفير الموارد المائية في كل السدود المعنية ونسبة تغطية مختلف الاحتياجات القيام بعملية ظرفية لنزع الأوحال من بعض السدود الملوثة ما يسمى بعمليات (Les opérations de drainage).  
أتمنى - إن شاء الله - أنني قد أجبت على سؤالكم وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمود زيدان هل لديه تعقيب على ماجاء به السيد الوزير؟

**السيد محمود زيدان:** شكرا سيدي رئيس الجلسة، ليس لدي تعقيب؛ أشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** نعم، تفضل السيد الوزير.

**السيد الوزير:** نسيت في جوابي أن أؤكد للأخ العضو عندما تكلمت على 68 سدا، أنه يوجد حاليا 13 سدا في طريق الإنجاز كلها تسلم - إن شاء الله - في أواخر 2014، وإثنان آخران هما في الطريق إن شاء الله، وعن قريب تنطلق بهما الأشغال وهما مبرمجان كذلك من هنا إلى 2014، 10 سنوات للإنجاز، المفروض في 2016 أن نصل تقريبا إلى 93 سدا وهذا رقم قياسي، وزيادة على هذا فيه حاليا 30 سدا في الدراسة الأولية، لم أتكلم عن



قدرة معالجة 80% من المياه المستعملة وبإنجاز مختلف المنشآت الجارية الأشغال بها وتلك المدرجة في البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أي 114 محطة تطهير ستصل القدرة الوطنية لمعالجة المياه المستعملة إلى 1.2 مليار م<sup>3</sup> سنويا وهو ما يعادل نسبة 85 من معالجة المياه الصحية؛ وتمثل هذه الأحجام المسترجعة توفيراً معتبراً للموارد المائية التي أصبحت نادرة ويمكن استعمالها مباشرة في المجال الفلاحي، وقد بادرنّا - فعلاً - منذ ديسمبر 2008 في تجسيد توصيات دراسة شاملة لإعادة استعمال المياه الصحية والمصفاة في عدد من المساحات المسقية والتي أبرزها - نتكلم عن البعض منها - محيط الري في ولاية تلمسان، المحيط المسقي القريب من محطة تطهير المياه الصحية بوهران وكذلك المحيط المسقي 350 هكتار في برج بوعرييج، كذلك المحيط المسقي الآخر في معسكر، كذلك محيط مسقي آخر في حامة بوزيان بقسنطينة وكذلك كل هذه المياه في سطيف كذلك، ومعظم المياه الصحية على كل حال تمشي مباشرة للفلاحة وفي بعض الأحيان ترجع بعد التنقية والتصفية كمياه جوفية ونجعل منها رصيذاً وطنياً؛ وعلى المدى البعيد ينتظر توفر إعادة استعمال المياه الصحية والمصفاة تسمح بسقي 100.000 هكتار على مستوى القطر الوطني.

إن منشآت التطهير والصرف الصحي المستعملة حالياً وتلك الجارية إنجازها موزعة بصفة متوازنة عبر كامل التراب الوطني وهي تغطي - إذن - الشريط الساحلي الوطني الذي يحظى بعناية خاصة تتمثل في إطار قانون تنظيمي خاص ويسهر عليها بصفة خاصة، كما أعلمكم في الختام أن قطاع الموارد المائية يسهر على استعمال أحدث التقنيات لمعالجة المياه المستعملة ومطابقة المياه التي تسترجعها هيكل التطهير للوطن مع المعايير العلمية للنوعية التي تم إدراجها في التنظيم الجزائري عبر نصين تنفيذيين: المرسوم التنفيذي رقم 141، المؤرخ في 17 أفريل 2006، والذي يضبط

والمعايير العالمية في هذا الإطار؛ وشكراً للسيد معالي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد نور الدين بلعرج والكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الموارد المائية:** شكراً مرة أخرى السيد الفاضل رئيس الجلسة، وشكراً للسيد العضو بالنسبة للسؤال الذي طرحته حول المياه الصحية على مستوى الوطن. بودي أن أرد على هذا السؤال الذي طرحتم من خلاله جملة من التساؤلات ذات الصلة بمجال التطهير والصرف الصحي في الجزائر وبرنامج قطاع الموارد المائية في هذا الصدد.

حقيقة كما قلته آنفاً، يبلغ مجمل ما يتم ضبطه سنوياً من المياه المستعملة في الجزائر حجماً يقدر بـ 750 مليون م<sup>3</sup> تقريباً ووصلنا لهذا الحجم، هذا راجع للتطور الاقتصادي والاجتماعي ووفرة المياه خلال السنوات الماضية التي عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة وتوسيع النسيج العمراني في مختلف المناطق، وقد سمح البرنامج القطاعي الضخم الذي تم تنفيذه في السنوات الأخيرة بتدارك التأخير المسجل في بلادنا في مجال التطهير والبلوغ السريع لأهداف الألفية للتنمية البشرية المسطرة من طرف منظمة الأمم المتحدة في عدة ميادين.

يبلغ حالياً طول الشبكة الوطنية للتطهير 41.000 كلم، كما وصلت نسب الربط على المستوى الوطني 86% وتتوفر الجزائر أيضاً على 105 منشأة تطهير مستعملة؛ فلذلك في أواخر التسعينات كان عندنا 28 محطة معالجة للمياه الصحية ومعظمها كان غير مستعمل، فمن بين 105 محطة 54 محطة تطهير والتي تستعمل في كل الدول الأوروبية، نفس النمط، وعندنا كذلك 151 مما يسمى (Les lagunes) تستعمل إمكانيات بيولوجية وطبيعية لتطهير المياه.

105 محطة هذه تصل طاقتها الإجمالية إلى معالجة 600 مليون م<sup>3</sup> سنوياً أي أن الجزائر تملك

**السيد بوعلام بوعلام:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

معالي الوزراء،

السادة الحضور،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير الموارد المائية:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:

إن توفير المياه الصالحة للشرب أصبح الشغل الشاغل لكل دول العالم، لأن هذه المادة الحيوية أصبحت تتسم بالندرة خاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما جعل الكثيرين يبحثون عن مصادر أخرى للمياه، ومن ضمن تلك المصادر، القيام بتحلية مياه البحر، وهي أيضا الطريقة التي حاولت بلادنا انتهاجها في السنوات الأخيرة وهي مشكورة طبعا.

وعلى هذا الأساس، أسأل معاليكم ما يلي:

أولا: ما مدى استعمال هذه الطريقة بالجزائر؟ وما حجم البرنامج المخصص لذلك؟

ثانيا: ماهي النتائج المرجوة من ذلك؟

ثالثا: ما مدى جودة المياه التي يمكن توفيرها عن طريق تحلية مياه البحر؟ وما تأثير العملية على الجانب البيئي؟ شكرا معالي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوعلام بوعلام والكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الموارد المائية:** مرة أخرى شكرا، الشكر موصول إلى السيد العضو بوعلام بوعلام، بودي أن أرد على السؤال الذي تفضلتم به والذي

القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، والمرسوم التنفيذي الثاني رقم 10 - 23، المؤرخ في 12 جانفي 2010، والذي يحدد خصائص تقنية تصفية المياه الصحية.

هذه بعض العناصر من الجواب على السيد العضو المحترم، أتمنى - إن شاء الله - أنني أجبت كلية وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد نور الدين بلعرج هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد نور الدين بلعرج:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

شكرا للسيد معالي الوزير على التوضيحات؛ في الحقيقة القطاع بخير لكن ابن آدم لا يملأ بطنه إلا التراب، رأينا الخير في القطاعات كالطريق السيارة، الجزائر بخير أردنا ما دام الخير موجودا هنا في البلاد، أردنا أن تتطور الأمور حتى يصبح الماء يجري بمعاييره، القطاع الصحي بالأمور التقنية والتكنولوجية العالمية، لأننا - الحمد لله - نحن في بحبوحة مال وما دام هناك الخير الأمور ستصلح وهذا الموضوع الذي - صراحة - طرحته على مستوى وطني، لا يهم ولاية، ربما من هذا المقصود لأننا نعرف في السنوات التي مضت تقريبا والعشريات التي مضت كان الماء يسيل يوما في ثلاثة أيام، أربعة أيام واليوم - الحمد لله - الماء يسيل يوميا وهي نعمة وشكرا معالي الوزير، بارك الله فيكم وأتمنى لكم النجاح والتوفيق.

**السيد الوزير:** والله لا تعقيب، شكرا للأخ العضو وبارك الله فيه، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ نبقي دائما مع قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد بوعلام بوعلام لطرح سؤاله الشفوي.

محطات هي في طور الإنجاز والمتبقي من المحطات أو البعض منها سوف ينجز في آخر هذه السنة والبعض الآخر بداية من السنة المقبلة إن شاء الله. وبه محطتان مبرمجتان كذلك ولا بد أن تنطلق بها الأشغال خلال هذه السنة إن شاء الله وهما متواجدتان بولاية الطارف وعنابة والثانية متواجدة بمنطقة بجاية وهكذا يمكننا أن نعطي حاجيات كل المناطق الساحلية والمدن الكبرى للبلاد ونوفر كميات إضافية التي سيعاد استغلالها في المياه السطحية.

ويخضع إنجاز أي محطة تحلية البحر إلى نتائج دراسة (Etude d'impact) التي يتم القيام بها لتحديد مدى تفاعل الشريط الساحلي والوسط البحري بنشاط المحطة، ومن جهة أخرى فإن المياه المنتجة من تلك المحطة تكون في بداية الأمر مقطرة لأن النظام المستعمل في البلاد هو ما يسمى بـ (losment-inverse) فعندما يضخ الماء نستعمل ضغطا ما بين 14 إلى 60 بار بالمواد الكيميائية والمياه المقطرة، إذن توجد تفرقة والمواد الكيميائية تصب فيما يسمى بمياه البحر، وبالنسبة للمياه المقطرة نعيد مزج المواد الكيميائية الضرورية للإنسان وهكذا فإن مياه البحر يمكن استخلاص منها حتى مياهها من النوع الرفيع، لا نقول ماء زمزم ولكن تقرب قليلا من ماء زمزم، إذن لا يوجد مشكل بالنسبة لتحلية مياه البحر وهي تقنية مستعملة حاليا وكثير من الدول التي كانت تشكو في السابق تراجعت عن فكرتها بقوة وأصبحت تطبق تقنية تحلية البحر، ويعود هذا إلى ما يعرفه العالم حاليا فيما يخص التطورات المناخية والنقص في الماء حتى من جانب السهر، فلما نقارن مع المتر المكعب الذي نستقبله من السد وجد هذا الماء ومعالجته وتوزيعه تقريبا المتر المكعب لتحلية مياه البحر حاليا هو 48 دينارا للمتر المكعب والمعدل الوطني للمياه التي تأتي من السدود تحدد تقريبا بنفس السعر وفي بعض المناطق أكثر بقليل ولما نأخذ تحويل المياه من منطقة عين صالح إلى تمنراست كمثال، المتر المكعب يتطلب 120 دينارا لكي يصل

طرحتم من خلاله جملة من التساؤلات ذات الصلة بمجال تصفية مياه البحر في الجزائر وبرنامج قطاع الدولة في هذا الصدد.

حقيقة، تحلية مياه البحر تقنية ذات هامش تطوري كبير، توفر المورد والقرض المستعمل ولا ننسى أن 02 ملايين و400 مليون من سكان العالم يعيشون على الأشرطة الساحلية؛ وثبة نوعية للمياه المنتجة كلها عناصر جعلت العديد من دول العالم تتجه إلى هذا المورد المائي الجديد.

إن اللجوء إلى مصادر المياه غير التقليدية ومياه البحر والمياه الصحية المعالجة يعد من أبرز القرارات التي تم اتخاذها في الجزائر في السنوات الماضية، كنا معولين على المياه التقليدية فقط، المياه السطحية والمياه الجوفية، انطلقنا - وللضرورة أحكام - في استغلال الموارد غير التقليدية أي تحلية مياه البحر واستعمال المياه الصحية بعد المعالجة.

فضلا على معالجة المياه المستعملة يتضمن البرنامج الوطني لتحلية مياه البحر إنجاز 13 محطة من الحجم الكبير بعدما أنجزنا في بداية 2000، محطة صغيرة من 5.000 إلى 10.000 م<sup>3</sup> أما بالنسبة لـ 13 محطة هذه، فقدرة كل واحدة منها تتراوح من 100.000 إلى الأضخم في بطيوة 500.000 م<sup>3</sup> وهي الوحيدة في إفريقيا، وربطها بالشبكات العمومية لتوزيع مياه الشرب كما يوفر إنتاجا يوميا يقدر - لما ننجز 13 محطة هذه - بـ 2.300.000 م<sup>3</sup> يوميا.

لقد سلمت لحد الآن 05 محطات في كل من أرزيو، الجزائر العاصمة، سكيكدة، عين تيموشنت وسوق الثلاثاء بتلمسان، ويعرف المتبقي من أقسام المشاريع تقدما يوافق البرنامج الزمني الموضوع. سيسمح تطوير تحلية مياه البحر بتمكين التزويد بالماء الشروب في المدن الواقعة على الشريط الساحلي، وتوجيه المتوفر من مياه السدود أو المياه السطحية نحو المناطق التي يسجل بها عجز بالإضافة إلى دعم الري والنشاط الفلاحي خاصة في الهضاب العليا.

والبرنامج الذي تطرقت له به 13 محطة، خمسة

نستغله وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ نمر الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد كمال بوناح لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

**السيد كمال بوناح:** السلام عليكم.  
سيدي رئيس الجلسة،  
السادة الوزراء،  
سيداتي، سادتي زملائي الأعضاء،  
أسرة الإعلام،  
السيدات والسادة الحضور،

بعد السلام والتحية؛ بودي أن أطرح سؤالاً على معالي سيادة الوزير، وزير الأشغال العمومية. يتمثل سؤالاً في أن الجزائر وبالأخص في السنوات الأخيرة وكما هو متفق ومعروف قد وظفت بطريقة متزنة ومخططة كل إمكانياتها المادية لتوسيع وضمان المنشآت القاعدية خاصة منها الاستراتيجية، وكما تطرق زميلي بلعرج، ونحن اليوم يعني بفضل الله فإنه - تقريبا - كل تدخلات الأعضاء تثمن الإنجازات الكبيرة التي تحققت في البلاد خاصة في القطاعات الاستراتيجية وعلى رأسها المياه والطرق والسكة الحديدية والسدود وكل المنجزات التي تبشر بالخير، لكن - معالي الوزير - يبقى الطريق السيار شرق - غرب أهم المنجزات التي تفتخر بها الجزائر أي مشروع القرن كما يحلو للكثير تسميته، ونحن على وشك الانتهاء من هذا المشروع الضخم والعملاق وكما صرحتم في أكثر من مرة ومن هذا المنبر أن نهاية العقد أو الإنجاز هي شهر نوفمبر 2011 مع العلم أن المشروع لا يزال في طور الإنجاز، لكي نعرف ونحن كلنا على علم بأنه إذا قلنا في شهر نوفمبر تنتهي الأشغال فهذا يعني أننا سنستلم المشروع بكل مواصفاته وشروطه؛ نحن نعلم أنه لا يزال يحتاج إلى تأمينه وتجهيزه من حيث وضع الإشارات وتوفير قضية التنظيم ومسألة الحواجز والأمن... إلخ، ويتطلب هذا كذلك

من عين صالح إلى تمنراست وتوجد أيضا بعض المناطق الجبلية الوعرة لكي نعمل على تصعيد المياه إلى آخر نقطة جبلية يصل المبلغ تقريبا إلى 250 دينارا، إذن تقنية تحلية مياه البحر أظن قد أصبحت مقبولة من جانب الاقتصاد وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛  
أسأل السيد بوعلام بوعلام هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير في رده؟

**السيد بوعلام بوعلام:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

من خلال إجابة السيد الوزير عن سؤال الشفوي فهذا يدل على أن القطاع قد تحسن السنوات الماضية، بحيث يشعر المواطن من خلال إجابته أن القطاع قد تحسن، فالأرقام أو الإنجازات التي قدمت فيما يخص تحلية مياه البحر هو أمر سهل على المواطن استهلاك الماء 24/24 ساعة لأن الماء متوفر في المنزل خاصة في المدن الساحلية.  
سيدي الوزير،

مرة أخرى أقول بأنه من الملاحظ تحسن القطاع وهذا واقع لا يمكننا أن ننكره، وأننا قد عشنا أزمة مياه الشرب في السنوات الماضية هو عكس ما نحن نعيشه اليوم، نتمنى لك التوفيق في قطاعك وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بوعلام بوعلام؛ والكلمة من جديد للسيد الوزير، تفضل مشكورا.

**السيد الوزير:** شكرا على كل حال للأخ العضو؛ وحقيقة فيه تحسن ملحوظ فيما يخص مسألة توفير الماء، والمشاكل التي نحن لازلنا نعالجها تتمثل في قضية التوزيع لأننا لا نزال لم نتحكم فيه كما ينبغي، ولكن البرنامج الحالي سوف ينصب كليا على التوزيع، أما بخصوص التحلية فإنها قد كانت ضرورية فبالبحر أمامنا وما علينا إلا أن



مع المشاريع المستقبلية، مع العلم أننا مقبلون على مشروع آخر لا يقل أهمية كذلك على المشروع الأول لأن - معالي الوزير - الطريق السيار شرق - غرب لا بد أن نقر أنه ليس مشروعاً أنجز فقط بغرض استعماله للسير أو للنقل؛ حقيقة قد استفاد المواطن من الراحة التامة وكذا السهولة في التنقل وهو مشروع يدر بكثير من الفوائد على البلد لكننا لا نبقي ننظر إلى هذه المشاريع فقط على أساس أنها طريق أنجزت أساساً من أجل السير لكن لا بد أن نقر بعكس ذلك إلا أن كل المشاريع وبهذا المستوى لا بد لها أن تجر وتدفع قطاعات أخرى إلى الأمام، وعليه يجب أن نقف اليوم لفترة ونقيم ما أنجز قبل الذهاب إلى إنجاز المشروع الثاني.

مرة أخرى شكراً وبارك الله فيكم وتحية إلى كل الإخوة وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد كمال بوناح والكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الفاضل، رئيس الجلسة، السيدة والسادة الأفاضل أعضاء هذا المجلس الموقر،

السيدات والسادة الحضور، جميعكم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. نشكر الأخ كمال على هذا السؤال الحيوي والوجيه والهام جداً، والذي من خلاله سأعطي بعض المعطيات وبعض التوضيحات، وقد رافقنا السيد كمال في ورشات الطريق السيار خاصة على مستوى أصعب المناطق، لا أقول في الجزائر وإنما على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، منطقة قسنطينة وشق أنفاق جبل الوحش وأنفاق الكنتور على مستوى ولاية سكيكدة فهذا الكلام سهل أن يتفوه به الفم، لكنه ليس بالأمر السهل والهين، لكن الميدان يرينا أمراً آخر.

أولاً، فعلاً هذا المشروع تاريخي واستراتيجي

- ربما - سنوات أخرى حتى نستطيع أن نستعمل أو نستغل هذا الطريق بالموصفات المطلوبة؛ لكن معالي الوزير لقد تطرقتم لأكثر من مرة ومن هذا المنبر إلى المشروع الثاني وهو في طور الدراسة والمتمثل في الطريق السريع الخاص، لا أدري ربما قد قلت الطريق السريع ولم تقل الطريق السيار، ونحن لا ندري ربما في ردمكم بعد قليل ستشرحون لنا إن كان الطريق سياراً مثل الأول أم أنه طريق سريع!! بالهضاب العليا فهو على امتداد ومسافة 1.300 كلم شرق - غرب، وهذا يندرج كذلك في مجال الإنجازات الكبرى والاستراتيجية للجزائر التي تسير في طريق النمو وهو مشروع مهم وحيوي واستراتيجي كذلك، ولكن يبقى سؤال - معالي الوزير - يتمثل في كون الجزائر قد بدأت تكسب الخبرة اليوم والسيطرة وعلى مثل هذه المشاريع الكبيرة بحيث يستلزم عليها أن تقف مع نهاية.. هذا أمر مطلوب خاصة أننا قد اعترفنا بأنه مشروع القرن أو أن هذه التكنولوجيا ومشاريع الجزائر قد اقتربت منها إلا في السنوات الأخيرة هذه، وإنما لم نر في العالم بلداً قد أنجز طريقاً سياراً به 1.700 كلم على خط واحد، فممكن بعض الدول قد أنجزت بعض الكيلومترات متقطعة من الشرق إلى الغرب، أي على خط واحد أعتقد أن الجزائر هو البلد الوحيد الذي وصل إلى إنجاز هذا المشروع وهذا الأمر يجعلنا نفتخر بهذه الإنجازات وهي كذلك مفخرة للجزائر.

لكن كما قلت هذا الطريق السيار شرق - غرب، ينتهي به العمل في شهر نوفمبر 2011 ومن الواجب أن يقيم المشروع وأن نستخلص الدروس وأن نعرف ماهي المكاسب والإيجابيات والمنافع ونعرف كذلك السلبيات والعراقيل وهذا عن طريق التأكيد الذي يصدر من طرفكم ربما أثناء الدراسة التي أجريت بخصوص الطريق السيار قد وقعت أخطاء بحكم طبيعة هذا المشروع وبعده ومستواه، ممكن في مسألة اختيار الطريق أو اختيار الشركات المنجزة له أو في قضية الوقت يعني المدة أو قضية المبلغ... إلخ، حتى نتمكن في المستقبل من تفاديها



الوطني لتهيئة الإقليم؛ كيف تتم التهيئة إقليمياً على مستوى الشمال، على مستوى الهضاب العليا وعلى مستوى الجنوب؟ ثم في كيفية الربط أو الترابط ما بين الشمال والهضاب العليا والجنوب، وتوجد سياسات حكيمة، سياسات عادلة وسياسات متزنة قام بها فخامة رئيس الجمهورية خلال التوزيع المنصف والعاقل عبر ربوع كل هذا الوطن، يعني كيف نعنتني في مجال تهيئة الإقليم بالشمال وكيف نعنتني بالهضاب العليا وكيف نعنتني بالجنوب وكيف نعنتني بالكل أي كل التراب الوطني في إطار متكامل ومتناغم ومنصف وحكيم؟ وهذا ما نص عليه المخطط الوطني التوجيهي لتهيئة الإقليم والذي أقر كل التعليمات اللازمة في هذا الإطار فخامة رئيس الجمهورية من خلال السياسات الحكيمة ومن خلال إعطاء كذلك التمويل اللازم لهذه المشاريع.

إذن لدينا ما يسمى بلوحة قيادة لكل مرحلة ولكل فترة وفيها مجموعة المشاريع التي يجب أن نطلق فيها ومتى تنتهي وحتى إلى السنوات المقبلة، وكما تعلمون - السيد كمال - أن المخطط التوجيهي الوطني للطرق والسيارات وحتى الخاص بتهيئة الإقليم هو مدروس للفترة من سنة 2005 إلى سنة 2030، في كل هذه المراحل لدينا ما ننجزه وكيفية أو طريقة استباق الزمن في إطار التقييم، وبطبيعة الحال في كل هذه المناطق، لكن توجد نقطتان يجب أن أركز عليهما، تتمثل النقطة الأولى أن هذه التصاميم وهذه المقترحات التي تصبح برامج خماسية في كل خماسي لفخامة رئيس الجمهورية، أولاً، أننا نركز من جهة على أننا نعالج مشاكل مستعجلة ولكن من جهة أخرى ونحن نعالج تلك المشاكل المستعجلة أننا نبنى المستقبل بآفاق واعدة وهذا هو - السيد كمال - المنوال الذي تعمل وتتبعه وزارة الأشغال العمومية.

فيما يخص الطريق السيار شرق - غرب، القضية ليست بقضية الـ 1.720 كلم فقط، من 1.720 كلم؛ 70% من هذه المسافة هي مناطق بالتضاريس

وهو جزء من الطريق المغاربي، وفعلاً قلت الآن لا يوجد لا على مستوى إفريقيا ولا على مستوى البحر الأبيض المتوسط شق طريق سيار بثلاثة أروقة طوله 1.720 كلم دفعة واحدة.

هذا دليل على أن الجزائر ومن خلال الإرادة السياسية والحنكة التي يتميز بها فخامة رئيس الجمهورية أعطت دفعا حقيقياً للبنية التحتية وهو ليس مجرد كلام أو مجرد أحلام بل هي مشاريع تتجسد على أرض الواقع، هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية وكما تفضل الأخ؛ هذه المشاريع كمشروع الطريق السيار، مشروع الطريق السيار للهضاب العليا، مشاريع الطرق السريعة السيارة والمبرمجة لكل مشروع، أو كل هذه المشاريع بما يسمى بالمشاريع الكبرى في قطاع الأشغال العمومية اليوم هي لدينا على مستوى وزارة الأشغال العمومية وعلى مستوى الهيئات المشرفة على الإنجاز، كلها موجودة، فلقد أسسنا منذ سنة 2003 بما يسمى ببنك المعطيات والمعلومات لكل هذه المشاريع بما يسمى بالمشاريع الكبرى والضخمة والمهيكلية، هذا من الجانب الأول، الجانب الثاني أننا قد خصصنا للطريق السيار شرق - غرب وحده، نستطيع أن نقول بنك معلومات ومعطيات خاص به منذ البداية، يعني منذ التفكير في هذا المسار أي بالضبط سنة 1963 إلى يومنا هذا؛ كل تلك التراكمية، في الأفكار، في التصاميم في طريقة الإنجاز وفي تمويل كل هذه المراحل له بنك معلومات خاص ولديه كذلك ذاكرة يعني لديه (Une mémoire, une traçabilité).

هذا فيما يخص المشروع، فقط فيما يخص الطريق السيار شرق - غرب، وعندما نتكلم عن الطريق السيار للهضاب العليا وعندما نتكلم عن الطريق السريع شمال - جنوب أو نتكلم عن الطرق التي تربط الشمال بالجنوب والهضاب العليا، كل هذا موجود ومدروس بما يسمى بالمخطط الوطني التوجيهي للطرق والسيارات على مستوى قطاع الأشغال العمومية والتي صادقت عليه الحكومة، وكل هذا موجود فيما يسمى بالمخطط

تحويل كل هذه الشبكات وفي مسألة تعويض الملكية وفي مسألة كذلك تأمين الرواق، يمكن أن نقول عنها إنها عمليات لا تظهر لكنها عمليات هامة جدا، ضف إلى ذلك أستطيع أن أقول لك إنه من التجارب ومن المكاسب أن الطريق السيارة في البداية ومن خلال المعطيات الأولى وقبل أن ينطلق أقول لك - وبكل صراحة - كانت التقديرات تظهر لنا أن عملية تعويض الملكية وتحويل الشبكات فقط تستغرق أربع سنوات ومدة الانتهاء من إنجاز المشروع بأكمله تستغرق 40 سنة، ولكن الحمد لله وجدنا تأقلمنا ميدانيا محليا وقد قلت هنا محل توجيه من كل السلطات وبه تسهيلات وبه وقفة جماعية وطنية، تظافر وتنسيق كل هذه العوامل ساهمت ومكنتنا من تغطية 80% من إشكاليات تعويض الملكية وتحويل الشبكات على مستوى كل محور الطريق السيارة في ظرف لم يتعد 09 أشهر الأولى، ضف إلى ذلك لا ننسى خاصة عندما قلت طريق مفتوحة أي بالطريق السيارة شرق - غرب 16 نفقا، وهذه الأنفاق غير بسيطة وهي موجودة على مستوى تضاريس خطيرة جدا ومعقدة، ضف إلى ذلك يوجد 3.000 جسر؛ و200 جسر عملاق وبالتالي فإن الخبرة الوطنية التي اكتسبناها من المهندسين والتقنيين والعمال وكل المؤطرين عبر كل هذه المنشآت هي خبرة كبيرة جدا وكذلك على مستوى التقنيات الحديثة المستعملة لأننا قد باشرنا العمل في أول خبرة بتاريخ الجزائر دون سواها أي كيفية حفر الأنفاق بطريقة الليزر من خلال رافع أثقال يعمل بالليزر ولأول مرة.

ثانيا، استعمال عمليات الساتل و(GPS) في التسطير، واستعمال ومعالجة كذلك النقاط والمعروفة بنقاط انزلاق التربة الكبيرة وعمليات الوقاية من الفيضانات ومن المخاطر الكبرى، فكل هذه المراحل تمت وبإذن الله؛ الأمر الجيد الذي يمكنني أن أقوله لك، الأخ السيد كمال، بعد كل هذه العمليات نحن اليوم مشرفون على النهاية ولم يبق الكثير لأنني قد صرحت بأن نسبة 93% من الطريق السيارة قد تم إنجازه قبل المدة المحددة، و7%

وبالمشاكل التقنية الموجودة بها تعتبر مناطق صعبة جدا، و20% من هذه المسافة تعتبر مناطق متوسطة، و 10% فقط تعتبر مناطق سهلة؛ 10% فقط أما الباقي فقد ذكرته؛ لقد لاحظنا في الطريق السيارة أمرا سهلا جدا الذي يمكننا أن نعتبره مدرسة مفتوحة، مدرسة بها كل العلوم، كل العلوم، لأننا وفي هذا المقام نود من جهة أن ننوه بكل الجهودات وتحتية خاصة للجيش الشعبي الوطني وأسلاك الأمن الوطني على السهر - من بداية المشروع حتى وقت إنجاز المشروع ثم تسليمه - على تأمين كل الرواق بحنكة وحكمة، وأنتم تلاحظون أنه ليس بالسهل وكل ما مرت به البلاد والأمور تتم هكذا، لقد بذل عمل كبير من أجل ذلك وبالتالي أعمال كبيرة لا نراها ولكنها مهمة جدا وهي تفعل في إطار التقييم الذي تكلمت عنه، ضف إلى ذلك، أنا أنوه كذلك بالسلطات المحلية وعبر كل الولايات، بذل عمل جبار ليس بالسهل برواق الطريق السيارة شرق - غرب، أن تقوم بعملية تعويض الملكية وتقوم بعملية تحويل السكان بما مقداره 30.000 عائلة؛ إن على مستوى تعويض الملكية أو على مستوى إعانة الإسكان وبقيت 30.000 عائلة أكثر من 95% منهم وفي إطار تعويضهم تم حل المشكل بالتراضي بين الطرفين وهذا أمر ليس بالسهل وأنتم أدري بذلك جيدا؛ 95% حلت بطريقة التراضي 5% هي الفئة التي لم ترض بالتعويضات وطلبوا أكثر وأنصفتهم العدالة والإدارة ما هي إلا المطبق لقرارات العدالة .

لا ننسى كذلك أننا في رواق الطريق السيارة لدينا أكثر من 15.000 نقطة يمسهما التحويل، ماهي هذه النقاط؛ إما مثلا أعمدة كهرباء ذات الضغط العالي أو قنوات مياه يجب تحويلها من مسار الطريق أو قنوات الغاز الطبيعي بما في ذلك الذي يكون موجها لأوروبا، يعني وهناك عمليات كبيرة ومن بينها عمل مهني تقني جدا اكتسبناه كتجربة هامة جدا للجزائر، إذن تمت كل هذه العمليات دون أي ضجيج وقد تمت بحكمة وبحنكة بحيث أصبح مكسبا هاما جدا للجزائر فيما يسمى بكيفية

إلى ذلك الخبراء في التسيير، خبراء في المالية، خبراء في الموارد البشرية، خبراء في البيئة وتهيئة المحيط... إلخ، إذن مست كل الفئات وكذلك الخبراء القانونيين... إلخ، أصبح لدينا كذلك خزان حتى خارج المجال التقني البحث، لدينا خزان، وبنك المعلومات الخاص بالطريق السيار به الآن تقييم يومي؛ ضف إلى ذلك التقييم المرحلي، بكل محطة تقييم لكل هذه الأعمال، فالتقييم ينقسم إلى مرحلي وسنوي أي كل سنة، إذن التقييم جاري يوميا وعلى شكل محطات وهو جاري كل سنة وعلى كل المستويات، تقييم تقني، تأميني، مالي، خاص بالتسيير ولكل تقييم بطاقة فنية متواجدة في بنك المعلومات والتقييم يسهل الإحصاء، فحتى العامل البسيط الذي يعمل بقدره وبكفاءة... إلخ، فمن العامل البسيط إلى أرقى أو أعلى مسؤول ولكل منهم بطاقات تقييم هذا من جهة، فكل المواد البشرية مقيمة ضف إلى ذلك كل الصعوبات والتحديات التي تلقيناها ومن بينها صعوبات الأنفاق، مناطق الانزلاقات، الجسور العملاقة، كيفية معالجة المناطق التي بها إشكالية المخاطر الكبرى، فكل هذه الصعوبات التي عالجناها بالتقنيات تصنفت وتقييمت ووضعت في بنك المعلومات؛ إذن بنك المعلومات للطريق السيار شرق - غرب به كل هذه المعطيات وبالتالي التقييم موجود ومتكامل ومتواصل، فقط أردت أن أقول لك - الأخ كمال - فيما يخص مخططنا التوجيهي ومخطط التوجيه لتهيئة الإقليم المبرمج إلى سنة 2030 ومخططنا إلى سنة 2050 ومن يومنا الحالي إلى سنة 2050 لا يوجد مشروع مبرمج بهذه الضخامة وبهذه الصعوبة في الإنجاز، وبالتالي عندما تختصر أو مثلا نقوم بعملية قياس بينه وبين الطريق السيار للهضاب العليا نجد - ما بين قوسين - الطريق السيار قد كان إنجازا سهلا وسهلا جدا مقارنة بالطريق السيار شرق - غرب لأنه:

أولا: لا توجد به أنفاق .

ثانيا: لا توجد به جسور عملاقة.

الباقية سنفرج عنها خلال هذا الصيف - بإذن الله - ويمكن لعدة ولايات من الوطن أن تستفيد بفتح أشطر جديدة يعني سكيكدة، عنابة، قالمة وجزء من الطارف بإذن الله في فصل الصيف وفي شهر جويلية بالتحديد، ولم يبق لنا إلا المقطع الذي يشمل سكيكدة، عنابة وجزءا من الطارف فالأشغال به متواصلة.

إذن، المشروع بالنسبة لنا قد انتهى في الميدان، أما التجهيزات إلى آخره فإننا نعمل بنفس الطريقة التي يعمل بها العالم والمحطات متمركزة على مستوى نفضال وهي تقوم حاليا بواجبها بدون إشكال.

أما التحديات والصعوبات والمشاكل التي يواجهها المشروع نستطيع أن نقول عنها إنها - بالتقريب - قد حلت، وبارك الله فيك يا أخ كمال على السؤال فبعد هذا العمل أصبح لدينا طريق سيار بعدما كنا نفتقد له على مستوى التراب الوطني ونحن نملك حاليا خزان شغل بـ 100.000 عامل جزائري مؤهل في أشغال الطرق السيارة وهذا مكسب، وبالمناسبة أنا أشكر زميلي معالي وزير العمل، السيد الطيب لوح على السند والعناية بهذا المشروع من خلال إطار التنسيق بين الوزارتين، وأشكر كذلك وزارة التكوين المهني في إعداد ومساندة بعض الأعوان في هذا المجال، لدينا 100.000 هذا فيما يخص اليد العاملة المؤهلة وفيما يخص التقنيين والمهندسين والخبراء، فلدينا حاليا اليوم رأسمال يقدر بحوالي 5.000 وأضيف مؤكدا لك الآن في البداية الوكالة الوطنية للطرق السريعة انطلقت في بداية المشروع بـ 30 من المهندسين والخبراء، وبعد انتهائه نحن الآن نضم 5.000 ومن بينهم 1.001 عمل خلال المشروع، وفي نفس الوقت أرسلناهم من أجل الحصول والاستفادة من تكوين عال ومستوى عال جدا، طبقا للمعايير الدولية، في أرقى المدارس الكبرى عبر العالم؛ حوالي 1.001 عامل، وهذا مكسب، كذلك الطريق السيار لا نعتبره مكسبا من الجانب التقني فقط، عندما نقول مهندسين وتقنيين ضف

أترك فقرة المشروع هذا إلى حين أتكم أو أجيب عن سؤال السيد مسعود، أتمنى أنني قد أجبت - إن شاء الله - عن سؤال الأخ ومرة أخرى بارك الله فيك - السيد كمال - على هذا السؤال؛ أقول فقط إن المشروع ضخم ويحتاج إلى وقت أطول لكنني أعتقد أنني قد أطلت أكثر من اللازم، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد كمال بوناح هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

**السيد كمال بوناح:** شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ فقط سيدي معالي الوزير نحن فخورون بالحنكة والخبرة والبعد، خاصة وأنا ننوه بالبصيرة التي يتمتع بها فخامة رئيس الجمهورية بحيث وظف أموال المجموعة الوطنية في مشاريع استراتيجية والتي سوف تعود بالفائدة ليس فقط على جيلنا ولكن على الأجيال القادمة.

نحن ومن هذا المنبر نحياه ونقول له بارك الله فيك وهذا من أعظم المكاسب التي حققتها الجزائر، لكننا معالي الوزير كهيئة تشريعية وأنتم كهيئة تنفيذية، كوزراء منفذين لهذه السياسة ولهذا البرنامج لا بد أن نتحاور ولا بد أن نتناقش ولا بد - يعني - أن نساعد بعضنا البعض، فأنا لا أزال.. لا أتكم عن قطاع الأشغال العمومية ولا عن النقل أو الجهود الذي بذل في هذا المجال وكذا التطفل بهذه المشاريع الاستراتيجية الكبيرة، لكن بودي أن أقول إنه لا بد على القطاعات الأخرى أن تساير، أنا لا أعلم لماذا مثلا لا أتكم عن الاستثمار وعن الصناعة؟ لماذا لا يوجه قطاع الاستثمار والصناعة مادام السكة الحديدية قد انطلقت - ماشاء الله - والسدود كذلك والطرق والمطارات، لماذا لا نجعلها تواكب وتساير من أجل النهوض باستثمار يتماشى وهذه المشاريع الكبرى؟

كذلك بودي - معالي الوزير - طرح هذا الاستفسار فقط، بحيث سبق لأكثر من مرة أن تكلمت عن قضية الهضاب العليا وقلتم شق الطريق

ثالثا: لا توجد تضاريس صعبة جدا مقارنة بالطريق السيار للهضاب العليا.

رابعا: لدينا 100.000 يد عاملة مؤهلة ولدينا كذلك خزان من الإطارات والكفاءات والخبرة والتسيير وكل هذا التقييم موجود، فقط لا ننسى أن الطريق السيار للهضاب العليا مبرمج في إطار مشاريع فخامة رئيس الجمهورية لسنوات 2010 - 2014، وفي هذه المرحلة ينطلق وبالتالي أنتم تعرفون أن البرمجة تخضع لثلاثة أمور: الجانب التقني من جهة، والجانب المالي والوفرة المالية وكذلك الجانب التكاملي، لأن هذه المشاريع أي الطريق السيار شرق - غرب لو نتركه وحده ونمده لفترة طويلة من أجل إنجاز طريق الهضاب العليا يحصل لنا خلل على مستوى الشمال وكذا الهضاب العليا، وبالتالي يجب أن ننجز طريق الهضاب العليا والطريق السيار شرق - غرب ونجعل بينهما ترابطا لكي يكون تناغم وتناسق ما بين كل شبكات الطرق، وهذا إجراء مهم جدا، لأنها أي الدراسات موجودة، ضف إلى ذلك يوجد حتى تقييم لانعكاسات المشروع على البيئة وعلى المحيط وعلى البعد الاقتصادي والتنموي والاجتماعي وعلى تهيئة الإقليم، إذن التقييم موجود وكذلك بنك المعلومات، ولكن سؤال السيد مسعود الذي يليك يتساءل عن وقت الانطلاق في مشروع الهضاب العليا وأنت تريد أن تتمهل في الانطلاق في إنجاز مشروع الهضاب العليا، إذن ما بين طلبك المتمثل في تخفيض أو التمهّل وطلب السيد مسعود الذي يقضي بالانطلاق المباشر، أخذنا خط الوسط ونحن سنأخذ بطلبات السيد مسعود وطلبات السيد كمال، لأن الموضوعية تقتضي ألا كما قلت - السيد كمال - أن يكون التقييم إجباريا، فعلينا أن نأخذ منه دروسا وعبرا، وهذا لا يعني أننا سجلنا كل السلبيات وعلى كل المستويات والتقييم الكامل لمؤسسات الإنجاز، للإدارة ولمكاتب الدراسات، ولمكاتب المراقبة، فالجميع مقيم ولدينا بنك للمعلومات وذاكرة كلية للمشروع وهذا التقييم سيساعدنا كثيرا في مشروع الهضاب العليا وأنا



للهضاب العليا وهذا الطريق بأروقتة بما فيه الطريق السيار أو السريع شمال - جنوب من العاصمة نحو تمناست، وفي المستقبل - إن شاء الله - ستنجز طرق سريعة في غرب الوطن من وهران أي الطريق الوطني رقم 06 متجها إلى معسكر ومن معسكر إلى بشار، تندوف، أدرار، برج باجي مختار وصولاً إلى حدودنا مع مالي، هذا مستقبلاً، الطريق الوطني رقم 06 والطريق الوطني رقم 05 لقد بدأنا وشرعنا في كثير من المراحل لجعله طريقاً سريعاً؛ ضف إلى ذلك الطريق الوطني رقم 03 في شرق الوطن من ولاية سكيكدة إلى باتنة وإلى بسكرة ثم ورقلة إلى إليزي ثم جانت وصولاً إلى حدودنا مع النيجر في الجهة الشرقية هكذا، أصبح طريقاً سريعاً تدريجياً لأننا لدينا في المخططات ما يسمى بالطريق السيار أو السريع شرق - غرب ولدينا ما يسمى بالطرق السريعة شمال - جنوب، حتى يكون تناسق ودراسات مأخوذة بعين الاعتبار، وقلت وأكدت إننا من جهة نحل المشاكل الحالية ومن جهة أخرى نخطط في إطار نظرة مستقبلية.

إذن، السيد كمال كل هذه الأمور مأخوذة بعين الاعتبار وبارك الله فيك على هذا السؤال، وفعلاً نحن نعمل من خلال التشاور والحوار وهذه المناقشات كلها بناءة، فالإنسان مادام فوق المعمورة يعتبر نفسه تلميذاً ويأخذ من الجميع ويعمل دائماً حتى يحسن الأداء وبارك الله فيكم.

**السيد رئيس الجلسة: شكراً؛ أود فقط أن ألفت انتباه عناية المتدخلين أننا محكومون بالوقت، ولهذا أدعو الجميع إلى التفهم والاختصار على قدر الإمكان وشكراً.**

إذن، نبقي دائماً مع قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد بلعباس بلعباس لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكوراً.

**السيد بلعباس بلعباس: شكراً سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله والحمد لله وبه نستعين**

سهل - حقيقة - لأنها تضاريس وليس بها أنفاق أو جسور كثيرة... إلخ، لكن هل هو نفس طريق لاروكاد يعني هي الطريق القديمة سوف يوظف أم نتركها ويمكن أن نحسن وبالتالي ننطلق في طريق آخر، هذا ما أردت أن أستفسر بشأنه بارك الله فيك وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد كمال بوناح والكلمة مجدداً للسيد الوزير.**

**السيد الوزير: شكراً للأخ كمال وبارك الله فيك.** أولاً، قلت فيما يخص الطريق السيار للهضاب العليا والذي سأتكلم عنه للأخ مسعود فيما بعد، لقد قلنا إن هناك إنصافاً وتوزيعاً عادلاً على مستوى التراب الوطني، وتوجد دراسات وتكامل، لا أستطيع أن أفصل شمال الهضاب العليا عن الجنوب فيجب أن يكونا متكاملين، فكلهم أبناء هذا الوطن ولهم حقوق عبر التراب الوطني، وفخامة رئيس الجمهورية يعمل دائماً في هذا الإطار، أي الإنصاف والعدل وتوزيع العدل عبر كل المناطق، فقط أنا أشاطرك في أن سكان الشمال اليوم 80% يعني عبر الشريط الساحلي في 4% من تراب الوطن فيها 80% من السكان؛ الهضاب العليا تأتي فيما بعد ثم الجنوب، لكن قلت إن الدراسة التي قمنا بها كما تعلم يجب أن يكون هناك تناسق حتى أي طريق.. نحن مثلاً مستقبلاً وعندما نقول مستقبلاً فهي موجودة في مخططات ما بعد 2014، حتى الربط ما بين الولايات والتي هي الآن طرق وطنية ستصبح طرقاً مزدوجة وطرقاً سريعة، مرحلياً حتى الطرق الوطنية برواقين لا تكفيها وستصبح طرقاً سريعة، يعني هذا موجود في المخطط إلى آفاق 2030، أما الطريق السريع أو السيار للهضاب العليا فله رواق خاص به فقط بطبيعة الحال في إطار التحيينات بما يسمى الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتنمية المحلية، لأننا نراعي 1.000 عامل، فهذا كله أخذ بعين الاعتبار كل هذه المعطيات ورواقه الخاص به أي بالطريق السيار



والجماعات المحلية أو ما يسمى ببرنامج التكامل أو البرنامج الإضافي فيما يخص بعض الطرق البلدية وبعض الطرق الوطنية تسجل على مستوى الجماعات المحلية وتنجزها بالتعاون مع الجماعات المحلية وزارة الأشغال العمومية.

في هذا الإطار بطبيعة الحال نحن نتكفل في إطار ما يسمى بالإطار التكاملي، فإننا نعمل على تكملة أو تنمة ما هو مبرمج لأن الجماعات المحلية تنجز ما يسمى بـ (PCD) وكل البلديات المعنية بجزء من هذه البرامج فيما يخص طرق البلدية هذا من جهة، فقط وللتذكير فيما يخص ولاية الجلفة وكمثال منذ سنة 2004 إلى سنة 2011 تم فيما يخص هذا البرنامج التكميلي الذي قامت به وزارة الأشغال العمومية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار التهيئة والصيانة وفي إطار معالجة بعض النقاط وفي إطار بعض المسالك الجديدة فيما يخص الطرق البلدية فقط - الأخ السيد بلعباس بلعباس - تم تسجيل وإنجاز ما مقداره 400 كلم من الطرق البلدية؛ بمقدار حوالي 300 مليار سنتيم في هذه الفترة التي سبق ذكرها.

فيما يخص الطرق البلدية كسند أو كتكملة منحت الوزارة لولاية الجلفة خلال السنة الحالية - أي 2011 - يعني نالت ولاية الجلفة 50 مليار سنتيم مست 08 بلديات من ولاية الجلفة، هذا في السنة الجارية وأنتم تعلمون أن الأولويات تسطر محليا والانشغالات ترفع لنا محليا ثم وفي إطار التنسيق بيننا وبين وزارة الداخلية والجماعات المحلية فنأتي نحن من أجل المساهمة والمشاركة في هذا الإطار.

ضف إلى ذلك البرنامج الذي يحضر في إطار قانون المالية لسنة 2012 فيما يخص ولاية الجلفة فإن المبرمج والمتعلق بالانشغالات وأولويات الولاية يقدر بحوالي 170 مليار وهو مبلغ مخصص في إطار الدراسة لقانون المالية وتبقى 09 ولايات أخرى لولاية الجلفة، إذن الأمر الذي سنكمل به هو عظيم جدا وسترون المشروع الجديد المسجل على مستوى ولاية الجلفة.

والصلاة والسلام على نبيه الكريم.  
سيدي رئيس الجلسة المحترم،  
السيدان الوزيران الفاضلان،  
زميلاتي، زملائي،  
رجال الصحافة والإعلام،  
الحضور الكريم،  
السلام عليكم.

قامت الحكومة برصد مبالغ ضخمة وكبيرة لقطاع الأشغال العمومية، فهناك ما جسد وهناك ما هو في طريق التجسيد، أغلبية هذه الأموال قد رصدت للطرق الرئيسية، الطرق السريعة والطرق الوطنية ولكن بالمقابل هناك طرق فرعية أو طرق بلدية لازال المواطن يلاحظ أنها بحاجة إلى عناية، مما يتطلب الأمر رصد مبالغ أخرى حتى تأخذ حصتها نظرا لأهميتها، فالسؤال هو ماهي المبالغ؟ وما هو المجهود المبذول والمرصد في المخطط الخماسي 2010 - 2014 لمثل هذه الطرق؟ وشكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة للسيد الوزير.**

**السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا للسيد بلعباس بلعباس على أنك قد أخذت برأي رئيس الجلسة واختصرت فسأختصر أنا كذلك، شكرا للأخ الفاضل.**

أولا، فيما يخص الطرق البلدية خاصة على مستوى ولاية الجلفة أنا والأخ السيد بلعباس بلعباس قد ترافقنا مع بعضنا البعض أثناء الزيارة في الميدان وأجبنا على الكثير من التساؤلات وعن الطموحات التي عبر عنها المواطنون وعن الانشغالات، فقط ما أردت أن أضيفه من أجل التوضيح أنتم تعرفون أن الطرق البلدية هي على عاتق البلديات أي على عاتق الجماعات المحلية، فالطرق الولائية هي على عاتق الولايات والوطنية والسيارة والسريعة هي على عاتق الوزارة، فقط هناك برنامج في إطار التنسيق مع وزارة الداخلية

تنجز بمعايير عالية وبصيانة ممتازة كما هو ملاحظ .  
نتمنى أن تأخذ الطرق البلدية كذلك حصتها من هذه الصيانة وشكراً؛ هذا ما أردت قوله سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد بلعباس بلعباس والكلمة من جديد للسيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** نبقى دائما مع قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد مسعود بودراجي لطرح سؤاله الشفوي.

**السيد مسعود بودراجي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السادة الوزراء،

السادة الأعضاء،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

إن الأهمية القصوى التي تكتسبها شبكات الطرق على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا للمجهودات المبذولة من طرف القطاع في السنوات الأخيرة تؤدي بي إلى طرح بعض الأسئلة في الموضوع كما يلي:

سيدي الوزير،

لقد وعدتم بانطلاق أشغال الطريق السيارة الخميس- البرواقية الشطر الأول، خلال السداسي الأول لسنة 2011، فمتى يتم تجسيد ذلك؟

دائما عندما نتكلم عن الطريق الجديد الرابط بين أم العظام حتى المرارة بالواد 110، كلم خط واحد كطريق وهو غير مصنف وسيصبح مستقبلا طريقا معبدا ويربط ثلاث ولايات؛ يعني بذل عمل كبير يتعلق بفك العزلة ورفع الانشغالات لكن بطبيعة الحال هناك عمل تكاملي من طرف قطاع الأشغال العمومية حسب الأولويات التي ترتبها الولاية وحسب - كذلك - الانشغالات المطروحة، ونشكر مرة أخرى السيد بلعباس بلعباس أولا على رفعه للانشغالات وثانيا على مرافقتنا في الزيارات الميدانية، وثالثا على رفع الانشغالات على مستوى الوزارة والإلحاح بالإنجازات اللازمة، فنحن نشكره وننوه بالمجهودات التي يبذلها كنياب أو كعضو مجلس الأمة، بارك الله فيك في هذا الإطار ونقول له إن الوزارة مستعدة دائما للتعاون مع كل أعضاء هذه الغرفة الموقرة لأن الطريق البلدي أو الولائي أو الطريق السيار أو السريع هي كلها في النهاية انشغالات مواطنين وفي النهاية وبعد الإنجاز هي مكاسب لكل الجزائريين والجزائريات ونحن هنا في هذه المسؤولية من أجل تلبية الانشغالات ويدخل هذا في إطار واجبنا وليس بالجميل علينا، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، السيد بلعباس بلعباس هل لديكم تعقيب بشأن جواب السيد الوزير؟

**السيد بلعباس بلعباس:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

في الحقيقة ومن باب الحرص طرحت هذا السؤال وأنا أشكر السيد الوزير على هذه الكلمات الطيبة، ومن باب الحرص كذلك على التكامل والتضامن ما بيننا وبين الحكومة وكذلك من أجل التنسيق بينها وبين النواب في هذا المجال لأن لطرق البلدية أهميتها الاستراتيجية تكمن في تطبيق سياسة الحكومة واستقرارها وكذلك حتى السكان لا يقع هناك نشاز بين الطرق الرئيسية التي

فيما يخص الطرق المتواجدة بينكم وبين ولاية البليدة؛ فكل هذه الطرق أنتم تعلمون أنه وبحكم الظروف الأمنية سابقا كانت حركة المرور متوقفة بها وكثير من سكانها قد هجروها، وتحية خاصة وخالصة للمواطنين المقيمين بتلك المناطق لأنني قد زرتها مؤخرا فوجدت أن هؤلاء قد رجعوا لنشاطهم الفلاحي مرة أخرى وعادوا إلى سكناتهم فهم يطالبون فقط بأمور بسيطة جدا، وهذا يحفزنا ويشجعنا للقيام بتحقيق كل انشغالاتهم وكذا التكفل بهم بدون مشكل لأنهم يستحقون كل خير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الطريق الذي تكلمت عنه، أي الطريق رقم 64 والذي يجمعكم بولاية البليدة؛ فيما يخص الطريق الأول - الحمد لله - أي طريق تابلاط - الأربعاء جزء أنتم تمررون به وكذا العمارية فقد تم والحمد لله ولم يبق إلا الشطر الآخر الذي تطرق إليه السيد مسعود؛ هذا الطريق الوطني رقم 64 فيما يخص ولاية المدية تم الانتهاء من إنجازه سنة 2009، وفيما يخص ولاية البليدة وخلال زيارتي الأخيرة بعدما دخلت العاصمة مباشرة عاينت جزءا منه - والحمد لله - فإن هذا الطريق الوطني رقم 64 هو في مرحلة متقدمة جدا من الإنجاز على مستوى ولاية البليدة وقد أعطيت تعليمات صارمة لمدير الأشغال العمومية من أجل متابعة هذا الطريق الوطني شخصيا من أجل فتحه في أقرب الآجال، فلم يتبق الكثير من موعد الانتهاء لفتح حركة المرور، ناهيك على أننا أردنا ربط مدينة المدية من جهة الحمادنة بالعمارية لكي تلتقيا بالطريق رقم 64، فكل تلك المنطقة متكفل بها سواء منطقة تابلاط وما جاورها أو المنطقة الجنوبية فلا إشكال في ذلك، إذن فيما يخص هذا الأمر الحمد لله، فليطمئن الأخ الفاضل لأن الأمور تسير بشكل جيد وستنتهي في أقرب الآجال بإذن الله.

فيما يخص الطريق للسيار للهضاب العليا؛ فعلا لقد قلت إنني سأرجع للأخ كمال وأقول إنه مطلب سوف يحل مشاكل كبيرة على مستوى الهضاب العليا وسيعطي بعدا اقتصاديا تنمويا كبيرا للبلاد

ماهو موعد الانطلاق في الشطر الثاني البرواقية - شلالة العذاورة - حمام الضلعة وولاية برج بوعريريج؟

لقد جاء في سياق كلامكم في عدة مناسبات، وعود بفتح الطريق الرابط بين ولاية المدية والبرواقية رقم 64، فمتى يتم ذلك؟ لأن هذا الطريق سوف يخفف من الضغط على الطريق الوطني رقم 01 الذي بات جد مزدحم رغم كل الإجراءات المتخذة للتخفيف عنه كمنع شاحنات الوزن الثقيل من السير خلال النهار؟

سيدى الوزير، إن الطريق السيار شرق - غرب للهضاب العليا تبسة، خنشلة، باتنة، المسيلة، بوقزول، تيارت، سعيدة، وجنوب تلمسان، يكتسي أهمية بالغة في تنمية الهضاب العليا وخلق توازن جهوي، فهل من مؤشر عن انطلاق هذا المشروع لبعث الأمل والاستقرار لمواطني هذه المناطق؟ شكرا سيدى الوزير، شكرا سيدى رئيس الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد مسعود بودراجي والكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

**السيد وزير الأشغال العمومية:** شكرا للسيد مسعود بودراجي الأخ الفاضل، عضو مجلس الأمة على هذا السؤال الوجيه وكما تعلمون - سيدى - أنني كنت الأسبوع الماضي في ولاية المدية في جولة وخرجة استطلاعية ميدانية وقد تحدثنا وتطرفنا إلى كل هذه المشاريع والانشغالات والتي هي فعلا مهمة جدا، وقد تكلمنا على أربعة محاور أساسية، يتمثل المحور الأول في الطريق السيار للهضاب العليا، أما المحور الثاني فهو الطريق السريع الرابط من العاصمة نحو غرداية مرورا بشفة على مستوى ولاية البليدة إلى بوقزول فيما يخص ولاية المدية وقد تكلمنا كذلك على الطرق المتواجدة بينكم وبين البليدة ومنها الطريق الوطني رقم 64 وعن الطريق السيار خميس مليانة، برج بوعريريج.

مليانة - برج بوعريريج فهذا مشروع حيوي كذلك، فأين تكمن أهميته؟ تكمن أهميته في رفع الضغط وتخفيفه عن منطقة الوسط وعندما ننجز هذا الطريق السيار ابتداء من ولاية برج بوعريريج فإنه يمر بحمام الضلعة بولاية المسيلة ثم يمر ما بين سور الغزلان بولاية المدية ومنطقة سيدي عيسى بولاية المسيلة ويمر بالبرواقية ولاية المدية إلى أن يصل إلى جندل بخميس مليانة بولاية عين الدفلى، وسنرفع ونخفف ضغطا كبيرا مستقبلا عن التجار الذين يتنقلون ببضائعهم وخاصة حركة المرور، فمن يتنقل من الغرب نحو الشرق لا يمر على البلدة والعاصمة وبومرداس وكل هذه المناطق ونفس الشيء بالنسبة للمتنقل من الشرق نحو الغرب إذن سنرفع ضغطا كبيرا.

ثانيا: كما يعلم الأخ السيد مسعود سنفتح فضاء جديدا، لأنني قد قلت إن الطريق السيار شرق - غرب أو طريق الهضاب العليا أو هذا الطريق الذي نحن بصدد الكلام عنه، فهو كالنهر، أي نمثل هذا الطريق كالنهر أي غلة النهر على ضفتيه، وبالتالي يسري هذا في إطار دراسات فيما يخص أقطاب النشاطات الاقتصادية أو التنموية أو حتى التهيئة العمرانية فإنها ترافق كذلك هذه المشاريع .

ضف إلى ذلك يعني بخصوص التنسيق مع وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال، أبرمنا اتفاقية وتوصلنا إلى عمل جيد في التنسيق فسيكون لكل هذه المشاريع مرافقة الألياف البصرية من جهة ويأتي استعمال (GPS) على مستوى كل هذه المقاطع الحيوية كمرحلة أولى.

فيما يخص هذا المشروع قلت خميس مليانة - برج بوعريريج: المقطع الأول هو خميس مليانة مع الطريق الوطني رقم 18 الرابط بين المدية - جندل بولاية الخميس ويمر بالبرواقية ليتقاطع مع الطريق السريع أي الطريق الوطني رقم 1، وطول هذا المقطع 80 كلم.

المقطع الثاني يبدأ من البرواقية وصولا إلى النقطة ما بين سور الغزلان وسيدي عيسى وطول هذه النقطة 90 كلم ثم نصل إلى النقطة الثالثة وهي

وانعكاسات كبيرة جدا جدا، فقط في بعض الأحيان نحن علينا أن نعكس بعض الأمور، لا نقول كلما كانت التنمية تكون الطريق، بالعكس نحن نستحدث الطريق لكي يجلب التنمية، وبالتالي وفي هذا الإطار فالطريق هي التي تجلب لنا التنمية والتعمير، فإنه معول كثيرا على الطريق السيار للهضاب العليا في تخفيف الضغط الكبير عن شمال الوطن، وإن لم نقم بإنجازه وتهيئته الكاملة يقع لنا مشكل كبير وعويص على مستوى شمال الوطن الذي نراه مكتظا بالسكان ومكتظا بالنشاط الاقتصادي وكذا حركية التنقل وبالتالي فهو أمر مستحيل الاستمرار في هذا الاتجاه بل بالعكس يجب أن يوجد توازن من جهة مع الهضاب العليا وتوازن مع الجنوب من أجل تحقيق والوصول إلى استغلال فعال على مستوى كل ترابنا الوطني بحكمة وكذلك في إطار البعد الاقتصادي والتنموي، وفي هذا الإطار يؤخذ الطريق السيار للهضاب العليا الذي يبلغ طوله الإجمالي حوالي 1.300 كلم من حدودنا الجزائرية المغربية إلى الحدود الجزائرية التونسية وفي الشرق يبدأ بحدودنا مع تونس بتبسة ومن الغرب ما بين النعامة وولاية تلمسان، وقد وصلت - بهذا المشروع - الدراسات بحول الله إلى نهايتها فيما يخص الطريق السيار للهضاب العليا وبمجرد الانتهاء من الدراسات - إن شاء الله - فإننا قد استبقنا المراحل وحضرنا لبعض المراحل الأولية وبحكم تجربتنا للطريق السيار شرق - غرب بدأنا بإجراءات خاصة مثلا بتحديد الرواق، وإجراءات خاصة بالمواقع التي تشملها مسألة تعويض الملكية وكل الإجراءات التي تخص - مثلا - إعادة إسكان بعض الأشخاص المقيمين بالرواق فالعملية وكل الإجراءات بها تسيير وكل الظروف مهيئة، قلت فقط وبمساعدة الطاقات البشرية من تقنيين ومن عمال - والحمد لله - سننجز بسهولة جدا هذا المشروع بحكم التجربة السابقة التي سوف نستعين بها في الميدان.

وفيما يخص الطريق السيار أو السريع خميس



منطقة بوقزول أي حوالي 130 كلم هو مبرمج وكل المبالغ المالية مبرمجة ولم يتبق إلا الأشغال المتبقية التي ستنتقل هذه السنة.

فيما يخص الطريق السريع الرابط بين العاصمة والجلفة فكل الأمور منجزة ومسجلة، كذلك الطريق السريع على مستوى ولاية الجلفة من بوقزول إلى الحدود مع الأغواط 177.5 كلم يعني كلها مأخوذة بعين الاعتبار وكل الأشغال ستنتقل وتنجز سنة 2011.

إذن، أنتم تلاحظون أن هذه الإنجازات تسير وتنجز وفق مخططات مدروسة ومبالغ مالية مرصدة والحمد لله، يعني يوجد كذلك أمر يتعلق بتلبية انشغالات المواطنين وهذا أمر مشروع، ولكن هناك - بطبيعة الحال - أمور يجب ألا نتسرع كثيرا في حلها لكي لا نخطئ ولكي نتعلم الدرس من أخطائنا السابقة، وفي بعض الأحيان تستدعي الأمور ألا نتباطأ أكثر لأن الوفرة المالية الحالية تنقطع إن تمهلنا أو تأخرنا قليلا وبالتالي لا نتمكن من إنجاز لا الطريق السيار لا للهضاب العليا ولا شمال، جنوب... إلخ، وبالتالي توجد فكرة التوازن ما بين النظرة المستقبلية وما بين النظرة الحكيمة وما بين التوازن في التوزيع بإنصاف للثروات عبر التراب الوطني ونحن نسعى لتحقيق هذا الواجب من خلال ما نقوم به وكذا التنسيق المحكم بيننا، وبارك الله في السيد مسعود مرة أخرى على رفعه لانشغاله والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد مسعود بودراجي هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير في رده؟

**السيد مسعود بودراجي:** أشكر السيد الوزير على تفهمه وعلى التوضيحات الوافية التي قدمها لنا وأتمنى له المزيد من النجاح وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ إذن ننتقل الآن إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والكلمة للسيد محمد الطيب العسكري لطرح سؤاله

ترتبط مدينة سيدي عيسى وسور الغزلان مرورا بحمام الضلعة بولاية المسيلة إلى برج بوعريبيج، بحيث يبلغ طول هذا الرواق 130 كلم.

على مستوى هذا الطريق لانجد أنفاقا أو جسورا عملاقة لكن بها جزء فقط به خصوصياته على مستوى منطقة المدينة التي نستطيع أن نقول إن بهذه المنطقة بعض الصعوبات، أما باقي الطريق فإننا لا نجد أدنى إشكال وسينجز - إن شاء الله - فيما يخص الدراسات المخططة له، في الأشطر الثلاثة التي هي على وشك الانتهاء، ويمكننا القول إننا قد انتهينا منها ونحن الآن في مرحلة الدراسات التحسينية وأعطيك مثلا: في زيارتي لولاية المدينة مؤخرا وجدت بعض الانشغالات المحلية التي أضيفت للمشروع مثلا: ربط غرب طريق المدينة نحو خميس مليانة عبر الطريق الوطني رقم 18، ولكي نربط مدينة المدينة بالطريق السيار فهذا يعني من خلال طريق سريع.

توجد بعض المحولات التي تضاف حتى يؤخذ بعين الاعتبار تكامل كل شبكات الطرقات بالمنطقة ولكي تحصل به نجاعة وفعالية.

إذن، نحن على وشك الدراسات النهائية، فإجراءات السداسي الأول ونحن اليوم في آخر يوم من السداسي الأول وبالتالي فكل الإجراءات تم البدء فيها وحضرناها وكل ما يتعلق بإجراءات الورشات والإجراءات الأمنية وإجراءات الرواق وإجراءات تعويض الملكية، لقد تقدمنا بخطى ملحوظة وسندقم المناقصات الوطنية في أقرب الآجال - إن شاء الله - لأن الإجراءات عديدة ولا تخص فقط قطاعنا أي المناقصات وسننتقل - إن شاء الله - في أقرب الآجال، خلال هذه السنة في إنجاز هذا المشروع الحيوي والهام جدا والذي سيحظى مستقبلا بأهمية كبيرة.

يبقى التكامل لهذا الطريق فإنه لن يكتمل إن نحن لم نوصل بين الشفة والمدينة (كأنما لم نقم بفعل شيء) وبالتالي وعلى مستوى ولاية المدينة وحتى على مستوى ولاية الجلفة - الأخ بلعباس بلعباس - بالنسبة لولاية المدينة فإن المقطع من الشفة إلى

الشفوي، فليتفضل مشكوراً.

**السيد محمد الطيب العسكري:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس الجلسة،

السادة الأفاضل معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

طابت جلستكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويخص قطاع الضمان الاجتماعي.

سيدي الوزير،

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يسعدني أن أطرح عليكم السؤال التالي :

إن قانون الصحة يجعل من الواضح أن الأمراض الخطيرة الثقيلة، تتكفل بها الدولة الجزائرية بما في ذلك الجراحة القلبية، تصفية الدم، والسرطان إلى غير ذلك. بعض المؤسسات الخاصة المتخصصة، ولا سيما في مجال الجراحة القلبية وتصفية الدم تلعب دوراً هاماً جنباً إلى جنب مع المؤسسات العمومية، لكن الاتفاقية الوحيدة التي أدلى بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) تخص المراكز الخاصة بتصفية الدم والعيادات الخاصة بالجراحة القلبية، أما بالنسبة لمرض السرطان فإن التكفل تقوم به المصالح المتخصصة للمؤسسات العمومية التي تتلقى التمويل من ميزانية الدولة مع غلافات مالية خاصة لأدوية العلاج الكيميائي ومن طرف الضمان الاجتماعي.

وأمام مواجهة النمو الكبير للسرطان في بلدنا، فإن المرضى بهذا الداء الثقيل يواجهون مشاكل عديدة في الهياكل العمومية المختصة التي

لا تستطيع تلبية الطلب المتزايد للرعاية. هناك حالياً عيادتان خاصتان تختصان بالتكفل بمرض السرطان في الجزائر العاصمة وهران، وقريباً ستنشأ عيادة خاصة ثالثة في عنابة وهذه العيادات بإمكانها لعب دور كامل جنباً إلى جنب مع المؤسسات العمومية وهي تنتظر فقط اتفاقية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ولكن - من الناحية القانونية طبعاً - من الواضح أنه بموجب قانون الضمان الاجتماعي المعمول به، فإن اتفاقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع المؤسسات يجب أن تمتثل لأحكام هذه الاتفاقات التي يتم تعديلها من خلال طريقة قانونية، وللأسف الشديد، ليس هناك لحد الآن اتفاقية نموذجية تخص المؤسسات الخاصة التي تمارس العلاج الكيميائي.

سؤالي هو: من أجل التخفيف على المؤسسات العمومية من أعباء العمل الثقيل المتعلق بداء السرطان، هل بإمكاننا أن نتوقع في المستقبل القريب وضع اتفاقية نموذجية للمؤسسات الخاصة والمتخصصة في العلاج الكيميائي وبطبيعة الحال العيادات الخاصة والتي تملك كل الوسائل الضرورية مع إمكانيات لإقامة تلقي الرعاية المناسبة لمرضى السرطان؟  
تقبلوا مني، السيد معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام وشكراً.

**السيد رئيس الجلسة:** شكراً للسيد محمد الطيب العسكري؛ والكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

**السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:**  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،  
أسرة الإعلام،  
في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد محمد الطيب العسكري المحترم على سؤاله الوجيه

سالفاً بـ 18 مليار دينار جزائري، كما تم تخصيص غلافات مالية خاصة بتمويل الأدوية المستعملة في العلاجات الكيميائية وإنشاء - في سنة 2011 بموجب قانون المالية - صندوق خاص بمكافحة السرطان ممول باعتمادات ميزانية الدولة، قصد دعم عمليات التحسيس والرقابة والكشف المبكر عن مرض السرطان وعلاجه؛ كما يجب أيضاً التذكير أن الأدوية المستعملة في داء السرطان معروفة عالمياً أنها تخضع إلى وصف وتقديم من طرف المصالح الاستشفائية المختصة في إطار بروتوكولات العلاج المحددة من طرف الخبراء الاستشفائيين على أساس المعطيات العلمية الحديثة.

أما بالنسبة لدور الضمان الاجتماعي فيتمثل أساساً في المساهمة في تمويل المستشفيات العمومية التي تتم حالياً على أساس جزافي المستشفيات، يحدد مبلغه بموجب قانون المالية، ودور صندوق الضمان الاجتماعي أننا نمول ونساهم - كما أشرت - ميزانية المستشفيات العمومية، كما يساهم الضمان الاجتماعي في تطوير الأعمال الوقائية من خلال المراكز الجهوية للتصوير بالأشعة وهذا أمر جديد اتخذناه فقط وباشرنا في العمل به منذ ثلاث سنوات فقط وهو خاص بالنسبة للكشف المبكر عن سرطان الثدي والذي يشكل السرطان الأكثر انتشاراً عند المرأة، وفي هذا الإطار تم الانطلاق بتاريخ 12 جانفي من سنة 2010 في عملية منظمة على مستوى هذه المراكز التابعة للضمان الاجتماعي أصلاً لفائدة النساء اللواتي يبلغن 40 سنة وما فوق، ولقد استفادت من هذه العملية منذ بداية انطلاقها 14.000 امرأة بالنسبة للتشخيص المبكر لسرطان الثدي، وفي نفس السياق أدرجت في إطار جهاز الطبيب المعالج أعمال وقائية بالنسبة لمرض السرطان لعنق الرحم عند المرأة ومرض السرطان الرئوي.

أما بخصوص العيادات الخاصة التي أشرت إليها في العلاج الكيميائي لداء السرطان فيمكن

والخاص بالتكفل بداء السرطان والذي يشكل كما هو معروف بصفة خاصة موضوع اهتمام مواطنينا، مما يستدعي تقديم توضيحات بخصوص الوسائل التي وفرتها الدولة والرامية إلى تحسين الأداءات المقدمة للمرضى وكذا تحديد دور الضمان الاجتماعي في هذا المجال.

أولاً: يجب أن نوضح أن مسألة مكافحة داء السرطان تعتبر من صلاحيات الدولة - كما أشرت - وبالتالي فهي من اختصاص المؤسسة العمومية للصحة، وعلاجه - طبعا - الذي يتطلب تقديم مختلف الخدمات المتكاملة وليس فقط ما أشرت إليه بحيث لا يقتصر على العلاج الكيميائي فقط بل يتعدى إلى الجراحة والعلاج بالأشعة والعلاجات المتصلة كما يتطلب إمكانيات معتبرة وكذا تدخل عدة اختصاصات حسب نوع المرض، وسبق للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أن تقدم بمخطط وطني لمكافحة السرطان، ويجدر التذكير أنه على مستوى الهياكل مثلاً وحسب المعطيات الواردة من طرف وزارة الصحة فإنه قد تم إنشاء مراكز مكافحة السرطان مجهزة ببعض المعدات الطبية على مستوى مختلف ولايات الوطن، ويوجد حالياً 05 مراكز في الخدمة على مستوى ولاية الجزائر ووهران ضمن المراكز الاستشفائية، بل ضمن المركز الاستشفائي الجامعي بمدينة وهران والمؤسسة الاستشفائية المتخصصة بمدينة مسرغين ومركز بمدينة قسنطينة وآخر بمدينة البليدة.

وعلاوة على ذلك توجد ثلاثة مشاريع لبناء مراكز لمكافحة السرطان على مستوى ولاية سطيف وعنابة وباتنة، وهي في مرحلة جد متقدمة في الإنجاز بحيث تتراوح نسبة تقدم الأشغال بين 70% إلى 90% في مجال مكافحة السرطان.

من جهة أخرى، تم الشروع في إنجاز ثلاثة مراكز أخرى على مستوى ولاية تلمسان، سيدي بلعباس وتيزي وزو وهذا في إطار برنامج وزارة الصحة وتبعاً لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية؛ وتقدر تكلفة المشاريع الجديدة الستة المذكورة

للتكفل بهذا المريض.

إذن؛ المهم والأهم هو راحة وصحة المريض والدواء الذي يصله من القطاع العمومي أو من القطاع الخاص يكون متكاملًا من جهة؛ ومن جهة أخرى المهم أن نصل إلى علاج المريض بطريقة يجد المريض نفسه فيها مرتاحًا.

إذن السؤال الذي أود طرحه هو: هل بإمكانكم ضم مرض السرطان في قائمة العيادات الخاصة من أجل التكفل به من حيث العلاج؟ أي أن يتكفل به الصندوق يعني أو بنزع هذا الجانب نهائيًا بخصوص الأمراض الثقيلة الأخرى، هذا هو سؤالي الموجه لكم وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ أحيل الكلمة من جديد إلى السيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي رئيس الجلسة. أولاً سيدي الكريم، لا بد أن نوضح أكثر ربما لقد طرحتم سؤالاً تمت الإجابة عنه ويبدو أنه أو أننا لم نفهم بدقة، الاتفاقيات التي يبرمها الضمان الاجتماعي في أمراض أخرى إلى جانب ما تقوم به المؤسسات العمومية الاستشفائية ويكملها، كالجراحة القلبية وتصفية الدم، لكنني أقول أيضاً بموجب التجربة التي مررت بها على رأس القطاع أتكلم دائماً تحت رقابة الاختصاصيين هذا من جانب والأساتذة المختصين، في اعتقادنا أنه ثمة فرق كبير جداً بين مرض السرطان ومرض القلب وتصفية الدم؛ فرق كبير جداً في هذا وذاك ولهذا فإن داء السرطان هو ما يسمى بالمرض الثقيل جداً، توجد مراحل لعلاجه إلى جانب المراحل للكشف المبكر لداء السرطان، وبالتالي أكون واضحاً معكم ومع من يستمع إلينا أو هو منشغل بهذا الموضوع في القطاع الخاص، لا يمكن للقطاع الخاص أن يحل محل القطاع العمومي في مجال الصحة وفي مجال السرطان إطلاقاً، وللخبراء كلمتهم في ذلك مقارنة مع ما يجري في الدول

تصور دور هذه المؤسسات في إطار البرنامج الوطني لمكافحة السرطان والتكامل بين نظام العلاج العمومي الذي هو الأساس، وأجعل ثلاثة أسطر تحت هذه الجملة، نظام صحي عمومي. المستشفيات العمومية هي الأساس خاصة فيما يتعلق بداء السرطان، وأتكلم تحت رقابة الأساتذة المختصين في هذا المجال، أما نظام العلاج التابع للقطاع الخاص يبقى مكملًا للقطاع العمومي الذي - كما قلت - هو الأساس ويتم حينئذ تدخل الضمان الاجتماعي فيما يخص الجانب المتعلق بالمساهمة في تمويل هذه العلاجات من خلال النظام التعاقدية مع المؤسسات العمومية للصحة المنصوص عليه قانوناً.

إذن، هذه بعض عناصر الأجوبة بالنسبة بهذا الانشغال؛ وشكرا جزيلاً على كرم الإصغاء.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد تعقيباً؟

**السيد محمد الطيب العسكري:** لا أشك دقيقة بل ثانية في المجهود الجبار الذي تلعبه الدولة في ميدان الصحة، ولكن سؤالي كان واضحاً جداً، لماذا عيادات الصحة المختصة لبعض الأمراض الثقيلة كالجراحة القلبية - كما قلت - وكتصفية الدم؛ هناك اتفاقية مع صندوق الضمان الاجتماعي، ولكن مرض السرطان نراه خارج القائمة، فالسؤال واضح جداً لأنه بالطبع العيادات الخاصة هي هياكل تكمل العمل الجبار وعمل القطاع العمومي بدون شك ولكن نرى في الميدان حالياً أن بعض العيادات الخاصة تقوم بعمل جبار مثلاً عيادة أبو مروان بعناية للجراحة القلبية، أصبحت العمليات القلبية تجرى بنجاح كبير، فإنني أقول بأن هياكلنا بالقطاع العمومي لم تعد لها إمكانية التكفل بالمريض الذي يعاني من داء السرطان، إذن يجب أن نسأل المرضى الذين يعانون من عملية التكفل هذه، نحن لا نرى فقط الجانب الصحي بل هناك الجانب الإنساني وكذا الجانب العائلي والنفسي



مستديرة لحل كل ما يعترض التكفل بهذا الداء الخبيث، لكن المبدأ الذي أؤكد عليه أنه لا يمكن لسياسة الضمان الاجتماعي وسياسة الدولة أنني أجعل من القطاع الخاص - وبالأخص بالنسبة لهذا الداء الخبيث - هو الأساس في معالجته وفي تطبيق الأساس أي تطبيق المخطط الوطني لمكافحة داء السرطان، ولهذا كانت إجابتي واضحة ويتم حينئذ تدخل الضمان الاجتماعي فيما يخص الجانب المتعلق بالمساهمة في تمويل هذه الاحتياجات من خلال النظام التعاقدى مع المؤسسات العمومية للصحة المنصوص عليها قانوناً، يمكنها أن تستعين في أمور تكميلية مع القطاع الخاص، الجواب كان واضحاً، ويتم حينئذ أن يتدخل الضمان الاجتماعي فيما يخص الجانب المتعلق بالمساهمة في تمويل هذه العلاجات من خلال النظام التعاقدى مع المؤسسات العمومية، زيادة على التمويل ويمكنها أن تتكفل بهذا الداء بالطريقة التي تناسبها وبصفة جيدة ومستمرة لصالح مواطنينا وشكراً جزيلاً.

**السيد رئيس الجلسة:** ربما الموضوع يتطلب تفاصيل أخرى؛ وستسمح لنا بذلك مستقبلاً مجالات أخرى.

نبقى دائماً في قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والكلمة للسيد عبد القادر شنيني ل طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكوراً.

**السيد عبد القادر شنيني:** سيدي رئيس الجلسة المحترم،  
سيدي الوزير،  
زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم.

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

يشرفني أن أرسل إلى سيادتكم نص السؤال الشفوي الآتي:

كيف تقيّمون منظومة الضمان الاجتماعي بمختلف

المتقدمة وبالتالي ما تطرحه بوضوح هو الحلقة الأخيرة أي العلاج الكيميائي، أما المخطط الوطني لمكافحة السرطان الذي تقوم به الدولة الآن فهو يشمل جميع الجوانب بما ذكرتم من هياكل تنجز، لكن لا يمكن إطلاقاً أنني أجعل من القطاع الخاص هو الأساس في معالجة السرطان، ولا يمكن أن أحول تمويل صندوق الضمان الاجتماعي الأساسي الذي أعطيه أو أمنحه إلى القطاع العمومي في هذا المجال إلى القطاع الخاص حتى نكون واضحين في سياستنا وسياسة الدولة في هذا المجال، الاتفاقيات التي أبرمت بقطاع الضمان الاجتماعي بالنسبة للأمراض القلبية، أولاً هو التحويل للخارج وتوجد إمكانية وحتى هؤلاء يستغلون أطباء جراحين من الخارج يقومون بهذه العمليات التي حققت نتيجة جيدة ولكن لا يمكن لهذه القاعدة أن تنطبق تماماً على داء السرطان إطلاقاً، لأن هذا الداء ثقيل وبالتالي الأساس يبقى للمستشفيات وللصحة العمومية ونحن نركز على مسألة التمويل وكذا منح الإمكانات للقطاع العمومي، فالقطاع الخاص مكمل نعم ولكنني لا أجعله الأساس في التكفل بداء السرطان الذي يكون - حقيقة - مشكلاً عويصاً بالنسبة للصحة العمومية في بلادنا ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك.

هذا أمر واضح كل الوضوح، لكن سياسة الضمان الاجتماعي هي واضحة كل الوضوح فيما يخص هذا المجال، لا أحول الشيء الذي يقدم إلى القطاع العمومي من تمويل وأقول إنه بتمويل القطاع الخاص من سيحل محل العمومي؛ هذا غير وارد بكل وضوح؛ توجد سياسة وتمويل من طرف بعض الجهات لكن يبقى القطاع الخاص دائماً مكمل بكل الإمكانيات وبكل الهياكل التي ذكرتها للدولة، كلها، والمشكل مطروح، فما بالك إذا حولت ذلك وركزناه في القطاع الخاص للتكفل بالسرطان، هذا إجراء غير منطقي وغير وارد فهو أمر واضح.

هناك أمور أخرى لا يسعنا الكلام أن نتكلم عنها، في مجال آخر ربما تكون محل نقاش في طاولة

بأدوات تحصيل الاشتراكات، ثم في مرحلة ثانية إصلاحات مبدئية تخص تمويل المنظومة التربوية، بحيث تم تكريس مبدأ المصادر الإضافية تديما للموارد الناتجة عن الاشتراكات، معناه وفي إطار هذه الإصلاحات الخاصة بتمويل نظام الضمان الاجتماعي، أدخلنا مبدأ تمويل الضمان الاجتماعي إلى جانب الاشتراكات بموارد أخرى .

من بين أيضا الأمور التي وقعت في مجال التشريع والتي ترمي إلى تحصيل وتحسين التحصيل، سبق وأن عدلنا القانون رقم 83 - 14، والمتعلق بنزاعات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، وهنا أدخلنا مفتشية العمل أيضا وقد منحناها صلاحيات لتراقب من خلالها الضمان الاجتماعي إلى جانب المراقبين العاملين بالضمان الاجتماعي. عدلنا أيضا بل أصدرنا قانونا جديدا وكان مجلس الأمة - وهو مشكور - قد صادق عليه وهو القانون رقم 08 - 08، والمتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، والذي تضمن أحكاما - أيضا - تهدف إلى تسهيل تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي.

ثم أعدنا النظر في مجموعة من المراسيم التنفيذية الخاصة بالمراقبين في مجال الضمان، وتبين حيلة تطبيق هذه النصوص أنه تم اعتماد سلك من أعوان الرقابة التابعين للضمان الاجتماعي المحلفين بحيث يضم أكثر من 500 عون وتمت تسوية وضعية أكثر من 3.800 مستخدم وأكثر من 400.000 عامل غير أجبر بموجب المادة 85 من القانون رقم 08 - 08 المذكور أعلاه، حيث أدخلنا مادة تعفيهم من التأخيرات إذا دفعوا وقد حققت نتيجة فيما يخص التحصيل.

وفي صدد استكمال المراحل أيضا التحضيرية لانطلاق صندوق جديد المكلف بتحصيل الاشتراكات أنشأنا صندوقا جديدا خاصا بتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي وبالتالي هو الآن يعمل عبر مراحل في تجسيده ميدانيا وتطبيقه بحيث يخصص تدريجيا المصالح الخاصة للتحصيل على مستوى هياكل منظومة الضمان الاجتماعي

صناديقها من ناحية تحصيلها لمستحققاتها من المنخرطين فيها؟ وأيضا توازن نفقاتها مع إيراداتها؟

ثانيا: ماهي الإصلاحات التي ترونها ضرورية لجعل منظومة الضمان الاجتماعي تواجه التحديات المفروضة عليها؟  
لكم مني فائق الشكر والاحترام، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ والكلمة للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

**السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:** شكرا للسيد رئيس الجلسة المحترم.

بداية، أود أن أشكر أيضا قارئ وصاحب السؤال، وقبل التطرق إلى هذا الموضوع يجدر التفكير أن أداءات منظومة الضمان الاجتماعي التي تشمل أداءات التأمين على المرض والأمومة والعجز والوفاء وكذا التأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية وأداة التقاعد والتأمين على البطالة، وهي تمويل أساسا - كما تعلمون - اشتراكات المستخدمين والعمال والآن في حدود 34.5% من الأجر الخاضع للاشتراكات ويتم توزيع هذه النسبة على مختلف الفروع، وبالنسبة لصندوق غير الأجراء فهي 15% من الدخل السنوي الخاضع للضريبة، ويتكفل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بتحصيل هذه الاشتراكات، طبعاً من أهم الإشكاليات والتحديات العالمية التي تواجه منظومات الضمان الاجتماعي - معروف - والتي تركز أساساً على التوزيع والتضامن هي المشاكل المتعلقة بالتوازنات المالية، انطلاقاً من كل هذه التحديات فالضمان الاجتماعي كما تعلم، ومرارا وتكرارا كانت لي المناسبة أو تطرقت إلى الإصلاحات التي وقعت في هذا المجال وبخصوص تحسين موارد المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي:

تم في المرحلة الأولى مباشرة إصلاحات تتعلق

المجال وفيما يخص التوازنات المالية والمحافضة عليها لديمومة منظومة الضمان الاجتماعي على أسسها نذكر بقرار فخامة رئيس الجمهورية والمتعلق بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد والذي يمول بـ 2% من الجباية النفطية وذلك من أجل المحافظة على التوازنات المالية لمنظومة التقاعد وللحفاظ على ضمان وديمومة هذه المنظومة الوطنية للتقاعد وإلى غاية سنة 2011 تقدر احتياطات الصندوق بأكثر من 146 مليار دينار، كما يجدر التذكير بإنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في سنة 2010 بموجب قانون المالية الذي يمول من حصة الرسوم الخاصة بالتبغ وشراء اليخوت وسفن النزهة وكذا اقتطاع قسط من الربح الصافي على نشاطات استيراد وتوزيع الأدوية في إطار رؤية موارد أخرى من غير الاشتراكات للمحافظة على توازنات منظومة الضمان الاجتماعي؛ وستخصص موارد هذا الصندوق الخاص التي قدرت في نهاية سنة 2010 بحوالي 528 مليون دينار لدعم التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي وتقوية قدرتها لتمويل الأداءات، وفيما يخص ترشيد نفقات منظومة الضمان الاجتماعي؛ ارتكزت الإصلاحات على ترشيد نفقات تعويض الأدوية التي تحتل - كما هو معروف - المرتبة الأولى بحصة تفوق 50% من النفقات الإجمالية للتأمين على المرض والتي عرفت نسبة تطور سنوي تفوق 30% بالنسبة للنفقات المتعلقة بالأدوية.

ومن هذا المنطلق تم وضع سياسة وطنية لتعويض الأدوية مع التحيين الدوري لقائمة الأدوية القابلة للتعويض والتي تضم حاليا 1946 تسمية دولية مشتركة، ما يوافق 4.300 علامة تجارية، وتم تطبيق - لأول مرة سنة 2006 - نظام التسعيرة المرجعية لتعويض الأدوية على أساس أسعار الأدوية الجنيصة والأدوية المصنعة محليا، وتضم حاليا قائمة الأدوية المعوضة على أساس التسعيرة المرجعية 546 تسمية دولية مشتركة، أي 42% من مجمل الأدوية المعوضة ويصب كل ذلك

وتوطئة للانطلاق في عملية الصندوق الوطني لتحصيل الاشتراكات، لأن المكلف بالتحصيل حاليا هو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، (CNAS) والآن في إطار الإصلاحات يوجد صندوق خاص لم نبدأ به العمل ولكنه يجسد مراحل تطبيقه.

تبين حصيلة تطبيق كل هذه الإصلاحات المتعلقة بأدوات التحصيل ارتفاعا محسوسا لإيرادات منظومة الضمان الاجتماعي بحيث انتقل مبلغها من 447 مليار دينار في سنة 2008 إلى 312 مليار دينار في سنة 2010 أي بزيادة تقدر بـ 37% وبالنسبة لتوزيع هذه الإيرادات حسب نسب الفروع المحددة بموجب التنظيم يسجل فيما يخص فرع التقاعد ارتفاع الإيرادات من 218 مليار دينار سنة 2008 إلى 301 مليار دينار سنة 2010 أي بزيادة 38% وارتفاع إيرادات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء من 206 مليار دينار سنة 2008 إلى 279 مليار دينار سنة 2010 وسمحت هذه الإصلاحات باسترجاع التوازنات المالية بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد نسبيا بحيث كان يوجد خلل في التوازن والآن هو يحافظ على توازناته نسبيا منذ سنة 2010، وتغطية تطور نفقات التأمين على المرض بالنسبة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وسجلت نفس الظاهرة على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء الذي تمكن من الحفاظ على التوازنات المالية - نسبيا - بحيث قدرت مبالغ إيرادات سنة 2010 بـ 23.6 مليار دينار، مما سمح بتغذية نفقاته المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وأيضا التقاعد؛ أما بالنسبة للإصلاحات الخاصة بالموارد الإضافية لمنظومة الضمان الاجتماعي من غير الاشتراكات معناه الرؤية لإصلاحات الضمان الاجتماعي أننا لا نبقى مرتبطين ومعتمدين على الاشتراكات فقط، وبالتالي فكان لابد أن ندخل موارد إضافية لتمويل منظومة الضمان الاجتماعي وأصبحنا الآن نطبق هذه الرؤية ونجسدها، ويجدر التذكير أيضا في هذا

إطار تعزيز مساهمة الضمان الاجتماعي في ضبط سوق الأدوية بدون أن يكون لذلك أي أثر - طبعا - على اقتناء الأدوية من قبل مواطنينا والمؤمن لهم اجتماعيا.

هذه - إذن - بصفة شبه كلية فيما يخص الإصلاحات المتعلقة بالمحور الثالث لكل الإصلاحات وكما تذكرون أننا قد ركزنا على ثلاثة محاور في إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي: المحور الأول: تحسين الأداءات.

المحور الثاني: عصنة منظومة الضمان الاجتماعي. المحور الثالث: المحافظة على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي، فكل هذه الإصلاحات تأتي في إطار هذا المحور الثالث وفي إطار خطة محكمة وبأهداف مرسومة بخصوص هذه الإصلاحات المراحل أو من خلال السنوات سألقة الذكر، وأشكركم مرة أخرى - السيد عضو مجلس الأمة المحترم - على سؤالكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر شنيني هل لديكم تعقيب؟

**السيد عبد القادر شنيني:** شكرا سيدي رئيس الجلسة.

كان الرد مفيدا - معالي الوزير - ونحن نحبد هذه النتائج بدورنا وماهو إلا دليل على التسيير المحكم لهذا القطاع؛ لكن معالي الوزير، نتساءل أحيانا فمعظم الدول الغربية تعرف عجزا من حيث الضمان الاجتماعي ولكننا في الجزائر فيما أن يكون هناك توازن أو فائض في الربح! يبقى السؤال مطروحا وهو لماذا؟ وأنا في نظري أنه راجع إلى أن الضمان الاجتماعي في الجزائر لا يعوض جميع الخدمات المقدمة للمواطنين من ناحية ونعطي مثلا: تعويض علاج الأسنان يفوق دائما 10% وبالنسبة لمرض العيون كذلك وخاصة النظارات، معالي الوزير، يبقى التعويض ضئيلا وهذا ما يفسر لنا الفكرة المتمثلة في أن الضمان الاجتماعي في الجزائر يبقى في توازن.

في المحافظة على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي.

ونتج عن هذا الإجراء انخفاض معتبر في أسعار بعض الأدوية بما فيها أسعار الأدوية الأصلية وارتفاع نسبة استهلاك الأدوية الجنيسة والأدوية المصنعة محليا والتي انتقلت من أقل من 30% في سنة 2005 إلى أكثر من 46% سنة، 2010 كما تم تسجيل تراجع ملحوظ في نسبة تطور نفقات تعويض الأدوية منذ تطبيق التسعيرة المرجعية، بحيث لاحظنا هذه النسبة التي تراوحت بين 09% و 15% خلال الثلاث سنوات الأخيرة نتيجة تطبيق خاصة التسعيرة المرجعية في الأدوية. أما بالنسبة لآفاق سنة 2014 فسيتم استكمال المراحل التحفيزية لإنشاء الصندوق الوطني لتحصيل الاشتراكات في الضمان الاجتماعي وفصل مهام تحصيل هذه الاشتراكات وهذه الإجراءات المتعلقة بها من مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وتحويلها إلى الصندوق الجديد الذي سيزود بكل الوسائل البشرية والمادية اللازمة التي سنعمل أساسا على تحسين موارد منظومة الضمان الاجتماعي بواسطته أو بواسطة هذا الصندوق.

كما سيتم استكمال إصلاح تمويل منظومة الضمان الاجتماعي بتدعيم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لموارد شبه جبائية أخرى ذات الصلة مع أداءات الضمان الاجتماعي في إطار التكتيف - طبعا - من موارد إضافية من غير الاشتراكات.

ومن جهة أخرى وفي نفس الآفاق، ستم مواصلة تطبيق التدابير الرامية إلى ترشيد نفقات التأمين على المرض ولاسيما ترشيد نفقات الأدوية من خلال تدعيم سياسة تعويض الأدوية الهادفة إلى المراجعة الدورية لقائمة الأدوية القابلة للتعويض بغرض التركيز على الأدوية الأساسية والأخذ في الحسبان الإنتاج الصيدلاني المحلي والدواء الجنيس وكذا المراجعة الدورية للأسعار المرجعية المعتمدة كأساس للتعويض وذلك في



معالي الوزير،

لدي انشغال آخر وحسب رأيي هو ردع في حق الشباب، لقد تحصل مقاولون جدد على مشاريع في إطار الجزائر البيضاء وقيمة المشروع الواحد لا تفوق 01 مليون دينار جزائري، ولكن يرغم الشباب بتصريح 13 عاملا وكذا تأمينهم، معناه أن ذلك الشاب مضطر لدفع (سنعطي الرقم بالدينار) ما يقارب 200.000 دينار جزائري وهذا ما يعادل قيمة الضريبة والمشروع - معالي الوزير - لا يفوق 01 مليون دينار جزائري، فأين هي نسبة الفائدة أو الربح لهذا الشاب؟ ألا ترون أن هذا الإلزام هو ردع في حق الشباب؟ هذا من ناحية وعلى كل حال - سيدي الوزير - نحن لا نشك فيكم وفي تسييركم المحكم وأنا أعلم أن كل ما تقومون به هو لصالح المواطن وأتمنى أن تخصصوا مبلغا - معالي الوزير - ولورمزيا لإنشاء بعض المراكز الصحية المتخصصة بعلاج الأسنان، فهذا ما يفقد أو ينقص الجزائر، وإنجاز بعض المخابر المتخصصة في علم الخلايا وهذا من أجل الوقاية المبكرة من مرض السرطان وشكرا لكم - معالي الوزير - والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

**السيد الوزير:** أريد أن أبدأ من الأخير ولو كان محل السؤال.

أولا: يجب أن نتفاهم بخصوص بعض الأمور ومنها اختصاص وسياسة منظومة الضمان الاجتماعي سواء في بلادنا أو خارج البلاد.

أولا الوقاية؛ دستوريا هي من اختصاص الدولة بنص دستوري، وبالتالي ما نقوم به في هذا الجانب هو يكمل في بعض المسائل ما تقوم به المستشفيات العمومية في إطار الصحة العمومية ولهذا أنشأنا 04 مراكز أشعة - والتي أشترتم إليها - تابعة للضمان الاجتماعي بحيث تقوم بما تقوم به بالتشخيص المبكر لسرطان الثدي، أردنا أن نقوم

بهذه العملية من قبل الضمان الاجتماعي تلقائيا وهي عملية إلزامية، قلنا إن كل امرأة تجاوزت سن 40 سنة تتلقى بصفة أوتوماتيكية استدعاء ودعوة للقيام بالفحص أو ما تسمونه بالكشف المبكر لسرطان الثدي في هذه المراكز الأربعة وتتذكرون عندما عرضت القانون الأخير وشرحت نصابا فيما يخص مصاريف النقل لديك أربعة مراكز، وقد أدخلنا في القانون الأخير الصادر بالجريدة الرسمية أمس، أن الضمان الاجتماعي يتكفل بمصاريف النقل، بالنسبة للمرأة التي تنتقل من ولايتها إلى هذا المركز لإجراء هذا الكشف المبكر لسرطان الثدي؛ هناك أمر متكامل أدخلناه في هذا القانون والضمان الاجتماعي هو الذي يتكفل بمصاريف نقل المرأة لإجراء هذا الفحص، إذن هذا إجراء استثنائي بالنسبة لمنظومة الضمان الاجتماعي أننا قد رأينا - ليس فقط الاختصاصيين - أنك كلما اكتشفت مبكرا مرضا كلما كانت النفقات أقل وبالتالي كلما اكتشفنا هذا المرض كلما كان علاجه ممكنا وهذا لصالح وفي فائدة المؤمنة والمؤمنة لها اجتماعيا، وتكون النفقات أقل بالنسبة للضمان الاجتماعي؛ وبه مصلحتان: مصلحة المريض ومصلحة منظومة الضمان الاجتماعي، وبالتالي لا يمكن إطلاقا أن يحل الضمان الاجتماعي محل الصحة العمومية في إنشاء مخابر أو إنشاء.. هذا غير ممكن فليس هذا هو دوره الحقيقي، عندما نقوم بأية أعمال تكون استثنائية لا يمكننا أن نعتبرها قاعدة، ظرف معين تحيط به عوامل نستطيع أن نكملها إن أمكن لنا ذلك، إذا رأينا أنه باستطاعتنا أن نقوم بها في إطار الضمان الاجتماعي وفي انتظار ذلك - طبعا - أن يكون موسعا وواضحا من قبل الصحة العمومية.

الأمر الثاني الذي ذكرته فيما يخص التعويض - سيدي الكريم - منظومة الضمان الاجتماعي الجزائرية الوطنية هي من بين الأنظمة التي تعد جد كريمة بالنسبة لما يدور في العالم، وأعطيك مثلا على ذلك: نحن نعوض الأدوية - أي منظومة الضمان الاجتماعي - إما على أساس 100% أو على أساس

والمستشفيات العمومية.

سيدي رئيس الجلسة،

هناك أمر آخر أستسمحكم فيه بالرغم من هذه الإطالة، لأنه يوجد استفسار يقول لماذا نلاحظ أنه يوجد عجز في دول متقدمة عكس بلادنا التي لا يوجد بها عجز؟ يجب أن تدخل الميزانية الخاصة التي تخصص من قبل الدولة للصحة العمومية والمستشفيات العمومية؛ 55% من تمويل منظومة الضمان الاجتماعي في فرنسا مثلا يأتي من موارد خارج الاشتراكات، 45% فقط تأتي من اشتراكات العمال والمستخدمين أي 55% من غير الاشتراكات وتتمثل في الرسوم والصناديق الخاصة... إلخ، لكن لو تم التمويل الآن من طرف الضمان الاجتماعي لكامل المستشفيات العمومية الآن وتتوقف ميزانية الدولة ماذا سننتظر أن يحل بنا أو بالأحرى فماذا سيحل كعجز في الضمان الاجتماعي؟ الأمور واضحة كل الوضوح فلا يمكننا أن نقارن ما لا يقارن، لكن الآن وإلى جانب ما تقوم به منظومة الضمان الاجتماعي في الآفاق أدخلنا الإصلاحات ولا يمكن إطلاقاً أن نرتكز إلا على اشتراكات العمال ومن المستخدمين لأننا سنواجه نفقات كبيرة جداً لمنظومة الضمان الاجتماعي في المستقبل، ومنظومة التقاعد في كل الدول ستساهم فيها ميزانية الدولة وحتى لا نقارن الأمور بأخرى هي أصلاً غير قابلة للمقارنة بحيث ينص قانوننا الحالي بالنسبة للمعاش أو التقاعد ألا يقل عن 75% من الحد الأدنى للأجر وعندما يقل و— هذا ما نسميه الفارق المكمل — فإنه يمنح للصندوق من قبل ميزانية الدولة للوصول إلى 75% من الحد الأدنى للأجر القاعدي أي منحة صغيرة حتى يصل إليها لأن القانون ينص عليها، لا يجب أن يقل المعاش عن 75% من الحد الأدنى المضمون والفارق تتحمله الدولة مثلاً: شخص عمل لمدة 08 سنوات بأجر زهيد، تم حساب شهرين ونصف كما هو معمول، نتج عن ذلك مبلغ 6.000 دج فهذا هو معاشه المستحق لكننا نرفعه إلى 75% من الحد الأدنى للأجر القاعدي مباشرة وهذا

80%؛ بالنسبة للمصابين بالأمراض المزمنة تمنح لها نسبة 100% وفيما يخص المرضى العاديين تكون 80%، الدول المتقدمة الآن وبإمكانكم أن تروا في وسائل الإعلام المختلفة، أنها تعوض الأدوية إما بنسبة 15% ويصل البعض الآخر إلى 35% وأخرى إلى 80% أو 100% ولكن ليس كل الأدوية تعوض إما 80% أو 100% إلا في الجزائر، إلا في منظومتنا للضمان الاجتماعي.

الأمر الآخر الذي يمكنني أن أشير إليه هو أنه يجب على منظومة الضمان الاجتماعي وكذا منظومة الصحة العمومية الوطنية بصفة عامة، عندما تتكلم عن منظومة الضمان الاجتماعي لا بد أن تنظر إلى ما تقوم به الدولة في إطار الصحة العمومية، الآن منظومة الضمان الاجتماعي تمويل صحتها العمومية على أساس مبلغ جزافي محدد من قبل قانون المالية والآن هو 38 مليار دينار سنوياً، في انتظار — طبعاً — تطبيق النظام التعاقدى مع المستشفيات العمومية، لكن في هذا المجال وبخصوص السؤال السالف تم ذكر اتفاقيات مع عيادات خاصة بالأمراض القلبية، واتفاقيات مع العيادات الخاصة بتصفية الدم، فأكثر من 6.000 مريض يتم التكفل بهم من قبل الضمان الاجتماعي عن طريق هذه الاتفاقيات؛ وبخصوص الجراحة القلبية أيضاً يوجد عدد كبير يتم التكفل به عن طريق العيادات الخاصة لأن الهدف آنذاك وحتى اليوم هو أننا نقلص من التحويل إلى الخارج بالنسبة لهذه العمليات الجراحية المعقدة بالنسبة لهذا الأمر، وقد حققنا ذلك لأنك عوضاً أن ترسل إلى الخارج وتدفع ثمننا باهظاً فمن الأحسن أنك تقوم بذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة مع العيادات الخاصة؛ لكن هذه الأمراض هي أيضاً متكفل بها من قبل الصحة العمومية في المستشفيات العمومية ولكن نكمل فقط، لأن الأصل هو تمويل المستشفيات العمومية عن طريق الجزافي حالياً وفيما بعد عن طريق النظام التعاقدى لكن لا يمكن أن نخرج بصفة كلية الضمان الاجتماعي إلى إطار آخر وهو يقوم مقام الصحة العمومية

الفارق لا يتحمله الصندوق لأنها السياسة الاجتماعية وتدخل في إطار ميزانية الدولة ولهذا فنحن نحافظ بقدر ما على التوازنات المالية، لكن بالرغم من ذلك فإن الصندوق الوطني للتقاعد قد شهد عجزا في سنوات مضت ووصل إلى 20% وشهد عجزا سنة 1997 إلى أن عجز عن دفع المعاشات للمتقاعدين، ولهذا كان لابد أن نتخذ نفس القرار الذي اتخذه فخامة رئيس الجمهورية، وذلك بإنشاء الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد وتخصيص 2% من الجباية البترولية إلى جانب الإجراءات التي قمنا بها بحيث رفعنا من نسبة الاشتراك الخاصة بفرع التقاعد، أعتقد في سنة 2006 أو 2007، إذن كل هذه الإجراءات التي نقوم بها ترمي إلى المحافظة على التوازنات المالية ولا يمكننا إطلاقا أن نتخلى عن منظومة الضمان الاجتماعي وعلى مبادئها وهما التوزيع والتضامن إن شاء الله؛ فإذا تخلينا عنها فإن الطبقة البسيطة هي التي ستتضرر مستقبلا، وأشكركم جزيل الشكر وأعتذر عن هذه الإطالة وشكرا جزيلا.

**السيد رئيس الجلسة:** شكرا؛ بهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه المخصصة للاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها؛ أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية؛ك والشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا إجابات على القضايا والانشغالات المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الواحدة  
والدقيقة العشرين ظهرا**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 29 شعبان 1432

الموافق 31 جويلية 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587